الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: تأمينات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور شركات تأمين الأشخاص في تطوير الاستثمار الوطني

دراسة حالة الجزائر (2011-2017)

إعداد الطالب:

-مرزوقي أيوب

-علالي محمد الأمين

إشراف:

د. نذير عبد الرزاق

لجنة المناقشـــة:

	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
د. نذير عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا و مقررا
	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

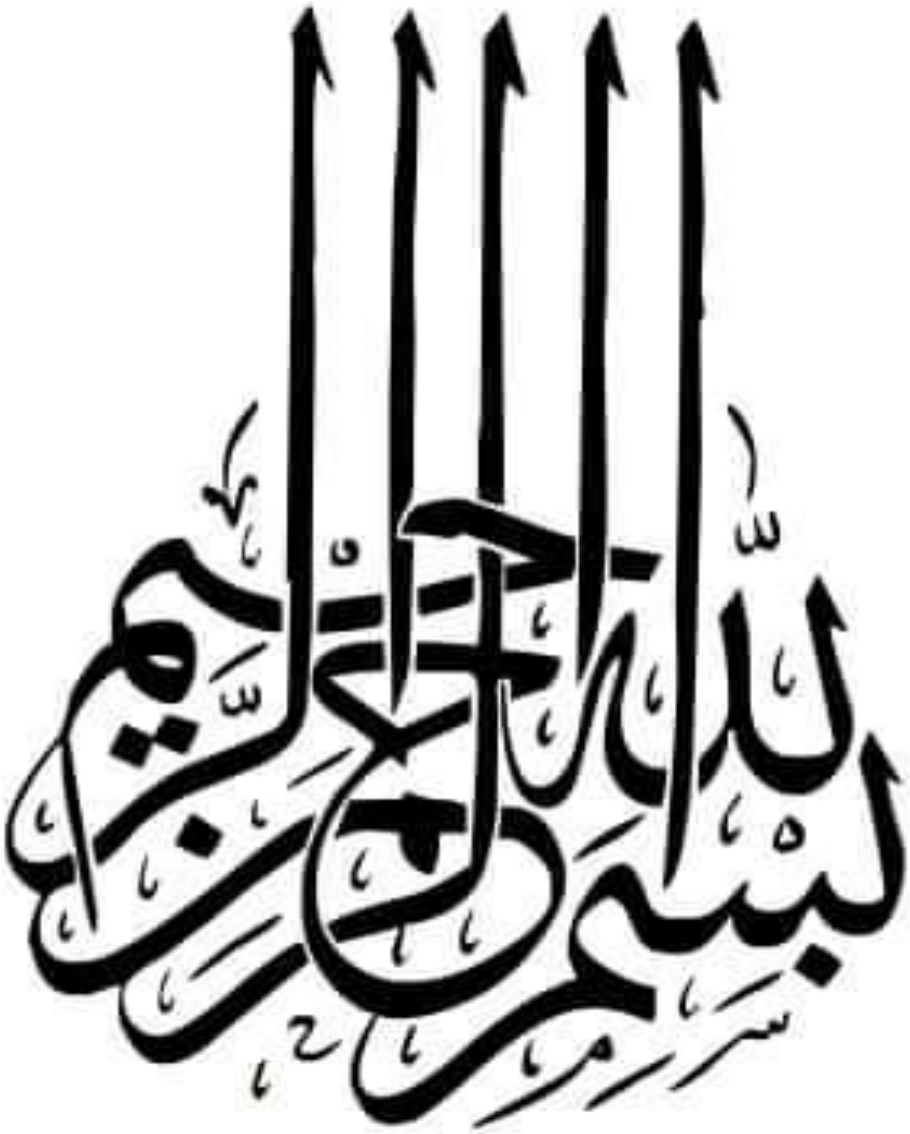
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

بداية نشكر الله سبحانه وتعالى

الذي اعاننا ووفقنا لإتمام هذه الرسالة، وعملا بقول رسوله الكريم

ﷺ " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، فإننا

نتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير الى أستاذنا المشرف:

" الدكتور نذير عبد الرزاق" لما قدمه من إثراءات جوهرية طيلة فترة

اعداد الرسالة فله منا كل التقدير والاحترام...زاده الله علما ورفعة

وجزاه كل اليمن والخير كما نتقدم بالشكر الى لجنة المناقشة على قبولها

مناقشة هذا العمل المتواضع، وكل من كانت له يد للمساعدة

على إتمام هذا العمل،

الباحثتان

المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوعات	الصفحة
شكر	
مقدمة	أ-
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين على الأشخاص والاستثمار الوطني	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: ماهية التأمين على الأشخاص	**9**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تأمينات الأشخاص	**9**
المطلب الثاني: تعريف تأمينات الأشخاص	**11**
المبحث الثاني: تقسيمات تأمينات الأشخاص	**12**
المطلب الأول: تأمينات الحياة	**12**
المطلب الثاني: أشكال أخرى لتأمينات الأشخاص	**18**
المبحث الثالث: دراسة مساهمة شركات التأمين على الأشخاص في تمويل الاستثمار من 2019/2011	**21**
المطلب الأول : تطور انتاج شركات التأمين على الأشخاص في الجزائر 2017/2011	**21**
المطلب الثاني: تطور الاستثمار الوطني خلال فترة (2011-2015):	**22**
المطلب الثالث: دراسة اهمية شركات التأمين علي الأشخاص في تمويل الاستثمار	**22**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: واقع التأمين على الأشخاص في الجزائر	**27**
المطلب الأول: نشأة التأمين على الأشخاص في الجزائر	**27**
المطلب الثاني: هيكلة سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب الشركات	**28**
المطلب الثالث: هيكلة سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب المنتجات.	**31**
المبحث الثاني: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الاستثمار الوطني	**33**

(2011/ 2017).	
المطلب الأول: تطور رقم الأعمال لتأمينات الأشخاص خلال الفترة (2011 – 2017).	**33**
المطلب الثاني: دراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تعبئة الاستثمار في الجزائر (2011-2017).	**37**
المبحث الثالث: مقارنة لمساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الجزائر مع بعض الدول (المغرب – فرنسا).	**40**
المطلب الأول:دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2011 – 2017).	**40**
المطلب الثاني: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المغرب (2011-2017).	**43**
المطلب الثالث: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في فرنسا في الفترة (2011-2017).	**47**
المطلب الرابع: مقارنة لأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).	**50**
خلاصة الفصل	**55**
خاتمة	**57**
قائمة المراجع	**61**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول-

الجدول	الصفحة
الجدول رقم01: تطور رقم أعمال سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة(2011-	34
الجدول رقم (02): تطور الاستثمار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-	37
الجدول رقم (03): مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة الاستثمار الداخلي الخام في	38
الجدول رقم(04): تطور معدل الاختراق للتأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة	41
الجدول رقم(05): تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-	42
الجدول رقم (06): تطور مساهمة التأمين على الأشخاص في الاستثمار الداخلي الخام	45
الجدول رقم (07): تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة	46
الجدول رقم (08): تطور كثافة التأمين على الأشخاص في المغرب في الفترة (2011-	47
الجدول رقم (09): مساهمة تأمينات الأشخاص في إجمالي الاستثمار الداخلي الخام في	48
الجدول رقم (10): تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في فرنسا خلال الفترة	49
الجدول رقم (11): تطور كثافة التأمين على الأشخاص لفرنسا خلال الفترة (2011-	50
الجدول رقم (12): مقارنة لتطور حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار الداخلي	51
الجدول رقم (13): مقارنة لتطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة	52
الجدول رقم (14): تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا	53

- قائمة الأشكال -

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: تطور رقم الأعمال لسوق تأمينات الأشخاص (2011-2017)	35
الشكل رقم 02: نسب تأمينات الأشخاص من إجمالي السوق	36
الشكل رقم 03: تطور الاستثمار الوطني خلال الفترة (2011-2017)	38
الشكل رقم 04: حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار الوطني في الجزائر (2011-2017)	39
الشكل رقم(05): تطور معدل الاختراق لتأمينات الاشخاص في الجزائر(2011-2017).	42
الشكل رقم(06): تطور كثافة التامين على الاشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	43
الشكل رقم (07): تطور حصة تأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة (2011-2017).	45
الشكل رقم (08): تطور حصة تأمينات الأشخاص في الاستثمار الداخلي الخام لفرنسا في الفترة (2011-2017).	49
الشكل رقم 09: تطور حصة التأمين على الأشخاص في الجزائر بالمقارنة بالمغرب وفرنسا في الفترة 2011-2017.	51
الشكل رقم 10: مقارنة لتطور مؤشر معدل الاختراق تأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة 2011-.2017	53
الشكل رقم (11): مقارنة لتطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).	54

مقدمة عامة

تمهيد

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، ويواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويساهم في دعمها والمحافظة على استقرارها. وذلك نظرا للأمان الذي يوفره سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، حيث يتيح لهذه الأخيرة التوسع في أنشطتها الحالية والخوض في أنشطة جديدة كانت تحجم عليها لأنها قد تكون محفوفة بالمخاطر، وبذلك يساهم في تنمية وبعث الاقتصاد من خلال تأثيره في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (كتسهيل عمليات الائتمان، تدعيم ميزان المدفوعات، توفير الموارد المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية التي يتبعها رفع في مستوى الدخل الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع).

والتأمين على الأشخاص زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من المخاطر التي قد يتعرض لها الفرد في صحته أو سلامة طيلة حياته وحتى لحظة وفاته، يعد وسيلة فعالة في تعبئة المدخرات ومنه تمويل الاقتصاد.

والجزائر كغيرها من الدول خاصة النامية منها، وذلك نظرا لوعيها بأهمية التأمين على الأشخاص ومساهمته في ترقية النشاط الاقتصادي، وحرصا على تعزيز هذا النوع من التأمينات أصدرت عدة إصلاحات تمثلت في القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07، والذي يقضي بالفصل بين أنشطة شركات التأمين على الأشخاص وشركات التأمين على الأضرار.

1/ إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق، طرحت الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر في تنمية الاستثمار الوطني؟

2/ التساؤلات الفرعية:

للإلمام بمختلف الجوانب للإشكالية الرئيسة تم صياغة التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما هو نشاط التأمين على الأشخاص وما طبيعة أهميته الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هي أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني وأهم مصادره؟

- ما هي أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء سوق التأمين على الأشخاص ومستوى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني؟

3/ فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1- تظل مساهمة التأمين على الأشخاص في تنمية الاقتصاد الوطني ضئيلة وضعيفة.

2- يعاني فرع التأمين على الأشخاص في الجزائر ضعفا مقارنة بالفروع الأخرى.

3- يساهم اختلال نشاط التأمين على الأشخاص في ضعف تمويل الاقتصاد الوطني باعتباره من أهم موارد تغذية الاستثمار الوطني.

4/ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية نشاط التأمين على الأشخاص في الاقتصاد.
- التعرف على سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر وتقييم أدائه.
- تقييم مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الاستثمار ومنه تمويل الاقتصاد.
- تقييم أداء مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى.
- محاولة تقديم اقتراحات للنهوض بفرع التأمين على الأشخاص بعد التعرف على أسباب ضعف هذا الفرع من التأمينات في الجزائر.

5/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي يحتلها فرع التأمين على الأشخاص للنهوض بقطاع التأمينات بصفة خاصة وتمويل الاقتصاديات الدول بصفة عامة. فزيادة على اعتبار تأمينات الأشخاص وسيلة للحماية من الأخطار التي قد يتعرض لها الشخص طيلة حياته، فانه يعمل على تعبئة المدخرات والموارد المالية التي يعاد استثمارها في مجالات منتجة.

كما تنبع أهمية الموضوع من الضعف الذي يشهده فرع تأمينات الأشخاص الجزائري مقارنة مع بعض الدول، وهذا ما يستوجب اقتراح حلول من شانها أن تحسن من واقع سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر.

6/ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- الآثار المترتبة على القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات وانعكاساته على قطاع التأمين بصفة عامة وعلى تأمينات الأشخاص بصفة خاصة، تجعل منه موضوعا مثيرا بالاهتمام.

- الخصائص التي يحتويها هذا الفرع من التأمينات على خلاف باقي أنواع التأمين الأخرى تجعله يكتسب أبعاد اقتصادية هامة (تعبئة الموارد المالية).

أسباب ذاتية:

- شعورنا بقيمة الموضوع وأهميته في الوقت الراهن.
- الميول الشخصي للموضوع وهدفنا في إثراء الرصيد العلمي في هذا المجال.

7/ حدود الدراسة:

ركزنا في دراستنا على تناول الجانب التجاري للتأمين على الأشخاص ودورها في تعبئة المدخرات، مستثنين من ذلك الجانب الإلزامي (الاجتماعي) المسير من قبل صناديق الضمان الاجتماعي، حيث اقتصرت دراستنا على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017، والتي كانت فترة حساسة بالنسبة لفرع تأمينات الأشخاص بعد صدور قانون 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07 والذي اعتبر ميلاد للتأمينات الأشخاص في الجزائر.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة فقد اقتصرنا على معرفة مدى مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني ومنه تمويل الاقتصاد، وذلك من خلال القيام بدراسة إحصائية لبعض المؤشرات التي تساعدنا في ذلك، كما قمنا بالمقارنة هذه المساهمة مع مساهمة نشاط هذا النوع من التأمين في دول أخرى (المغرب- فرنسا).

8/ منهج وأدوات الدراسة:

بهدف الإحاطة بكافة جوانب الموضوع وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج التاريخي في الجانب النظري بهدف إعطاء صورة عن نشأة تأمينات الأشخاص، معتمدين في ذلك على الكتب والرسائل العلمية والمجلات التي تطرقت لهذا المجال، كما استخدمنا الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر إضافة

إلى مقارنتها مع المؤشرات الاقتصادية السائدة في دول أخرى (المغرب– فرنسا). وذلك من خلال عرضها في جداول وأشكال بيانية مستخدمين برنامج (EXCEL)، بالاعتماد على إحصائيات تم جمعها من التقارير السنوية المقدمة من طرف مختلف الهيئات الرسمية المعنية بذلك.

9/ الدراسات السابقة:

تمثلت هذه الدراسات فيما يلي:

- **دراسة زينب ناجم، 2012، بعنوان:**

" إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر"

هي بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في جامعة مسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة عامة حول التأمين والتأمين على الحياة على وجه الخصوص والتعرف على الأسباب الحقيقية التي أدتإلى ضعف هذا النوع من التأمين من خلال إبراز واقع التأمينات على الحياة في الجزائر.

وفي ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- محدودية الوعي التأميني وعدم انتشار الثقافة التأمينية فيما يتعلق بالتأمين على الحياة، زيادة على ذلك نظرة الأفراد لهذا النوع من التأمين على أنه مخالف للشريعة الإسلامية.
- غياب الثقة في شركات التأمين، فالفرد الجزائري يفضل استثمار أمواله في الأراضي والعقارات لانعدام الثقة في أي جهة قد تكون مسؤولة عن أمواله.
- تخلف سوق التأمين على الحياة الجزائري إذا ما قورن بالأسواق العالمية والغربية.

- **دراسة مصعب بالي، بعنوان:**

" مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني"

هي دراسة نشرت في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد02، 2016. تناولت مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني نظرا للدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التامين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي، من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية والتطبيقية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى استثماراته. فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **دراسة محمد دبوزين، بعنوان:**

" وضعية سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر"

هي عبارة عن ورقة بحثية نشرت في مجلة علمية أكاديمية محكمة، حيث هدفت هذا البحث إلى دراسة التأمينات على الأشخاص من الوجهة النظرية من جهة وسوق هذا النوع من التأمينات في الجزائر من جهة ثانية، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغية اختبار صحة الفرضيات المعتمدة، حيث افترض الباحث بأن لا يكون نظام التأمينات على الأشخاص فعالا إذا لم يأخذ بعين الاعتبار واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لأن تغيير هذا النظام هو انعكاس لتغير الواقع، والتي تم إثبات صحتها.

ومن بين النتائج المتوصل إليها هذا البحث نجد مايلي:

- وجود سوق كامنة للتأمين على الأشخاص هو تطور كمي وليس نوعي، وهذا عن طريق زيادة الطلب على منتجات التأمين على الأشخاص التي كانت موجودة من قبل في السوق، ولم يكن ناتجا عن طرح منتجات تأمينية جديدة.

10/ هيكل الدراسة:

بغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة ودراسة صحة الفرضيات من عدمها وفق للخطر المسطرة للموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي.

- **الفصل النظري:**

اشتمل هذا الفصل والذي جاء بعنوان" الإطار النظري للتأمين على الأشخاص والاستثمار الوطني" على ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول للتعرف على ماهية التأمين على الأشخاص من خلال عرض نشأة وأهمية هذا الفرع من التأمينات، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تقسيمات تأمينات الأشخاص معتمدين في تقسيمنا على وجهتي نظر(وجهة نظر الباحثين ووجهة نظر المشرع الجزائري)، كما تناولنا فيه أشك الأخرى من التأمينات تندرج ضمن هذا النوع، في حين خصصنا المبحث الثالث لعرض

ماهية الاستثمار الوطني باعتباره متغير مهم في دراستنا، وذلك من خلال التعرف على مفهومه وأهم مصادره.

- **الفصل التطبيقي:**

تضمن هذا الفصل من الدراسة أيضا ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول لدراسة واقع سوق التأمين على الأشخاص في الجزائر من خلال عرض نشأته وتقديم هيكل هذا السوق عن طريق التطرق لأهم المنتجات والشركات الناشطة فيه. أما عن المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني، من خلال تقديم إحصائيات لتطور رقم أعمال هذا الفرع من التأمينات وتبيان حصة من إجمالي الاستثمار. في حين تناولنا في المبحث الأخير دراسة مقارنة لمساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات في الجزائر مع كل من المغرب وفرنسا.

وككل البحوث تم ختم هذا العمل بمجموعة من النتائج جاءت كرد على التساؤلات وتأكيد أو نفي لما اعتمد كفرضيات، عززت هذه النتائج بجملة من التوصيات يمكن أن يكون لها اثر ايجابي يستفيد منه من يهتم بهذا المجال.

11/ صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في إعداد هذا العمل عدة عراقيل نذكر منها ما يلي:

- نجد من بين الصعوبات قضية المصطلحات التي تتداخل فيما بينها وتختلف في آن واحد، وخاصة في الجزء المتعلق بنشأة التأمين على الأشخاص وأقسامه.
- ندرة الكتب في المكتبة المتواجدة على مستوى الكلية، وتعطل برنامج البحث وجعله يدوي مما زاد من صعوبة البحث عن المراجع واستغراق وقت كبير في ذلك.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- نشير أيضا إلى عنصر الزمن المقيدين به لا نجاز هذا العمل والظروف التي مر بها البلد وما نشا عنها من قرار العطلة الفجائية، إضافة إلى ذلك القيد بعدد صفحات المطلوبة للدراسة مما أدى بنا إلى تجنب التفصيل في بعض العناصر، إلا انه لا يمنع من مواصلة البحث في الموضوع في مستقبلا والاطلاع أكثر على هذا المجال.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتأمين على الأشخاص والاستثمار الوطني

تمهيد:

أصبح فرع التأمين بصفة عامة والتأمين على الأشخاص بصفة خاصة يحتل مكانة في اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد مقياسا لدرجة وعي وتقدم الشعوب. وزيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد طيلة حياتهم فهو يؤثر إيجابا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والاهم من ذلك فهو يعد وسيلة فعالة في تعبئة المدخرات في سبل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة للتقدم. لذلك نسعى في هذا الفصل إلى عرض الإطار العام لكل من التأمين على الأشخاص والاستثمار الوطني

المبحث الأول: ماهية التأمين على الأشخاص

يوفر فرع التأمين على الأشخاص الحماية التأمينية من الأخطار التي يتعرض لها الشخص طيلة حياته من لحظة الولادة وحتى الوفاة التي تصيبه في شخصه، والتي قد تؤدي عند تحققها إلى الحد من قدرته على العمل أو القضاء على قدرته الإنتاجية تماما. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف تأمينات الأشخاص وأهميتها بالنسبة للاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تأمينات الأشخاص

فالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري لأن عقود التأمين البحري قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس سعر تأمين البضاعة والسفينة.[1]لكنه لم يعرف بمفهومه المعاصر إلا في إنجلترا حوالي 1300 ميلادية[2]، غير أن هذا التأمين ظل فترة طويلة منظورا إليه كعمل منافيا للأخلاق ولذلك حرم في فرنسا بأمر لويس الرابع سنة 1981 ووجد معارضة كبيرة من كبار فقهاء القانون الفرنسي القديم.[3]

وتبين سجلات هيئات التأمين أن أول وثيقة للتأمين على الحياة أصدرت في لندن عام 1583 على حياة شخص يدعى وليام جيبونز بمبلغ 400 جنيه إسترليني لمدة سنة، وقسطا بلغ مقداره 325 جنيه، حتى توفي المؤمن عليه خلال السنة واستحق المستفيدين مبلغ التامين.[4]

---

[1] إبراهيم علي عبد به، المرجع نفسه، ص 13.

[2] إلهام غجاتي، مويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012، ص 3.

[3] كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص4.

[4] الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مرجع سابق، 14.

وفي عام 1600 صدر قرار في الأراضي المنخفضة (الدنمارك، هولندا، بلجيكا) بتأمين الجنود ضد فقدان الأعين والأطراف، وكان ذلك أول تطوير في تأمينات الحياة مثل تأمين ضد العجز. وفي عام 1693 تم إعداد أول جدول حياة تم من خلاله إقرار بعض الأسس الفنية لتأمينات الحياة حتى ظهرت شركتي (روبا) للتأمين التبادلي و(لندن) للتأمين التعاوني عام 1720، والتي أصدرتها عدد من وثائق قصيرة الأمد اعتمدت فيها على السن والحالة الصحية بصورة معقولة عند حساب أقساط التأمين على الحياة.[1]

أثار التأمين على الحياة ضجة في القرن 18 بسبب اتخاذ الأفراد منه وسيلة للمقامرة على أرواح الناس، مما أدى إلى ظهور مبدأ المصلحة التأمينية وصدور قوانين تمنع أي شخص من التأمين على حياة شخص آخر إلا إذا تحقق هذا المبدأ مثل قانون إنجلترا 1774 والمسمى بقانون التأمين على الحياة. [2]

تطور هذا الفرع من التأمين مع تطور الفنون العلمية والرياضية والإحصائية، وأخذ يبتعد عن صفة الرهان والمقامرة مستهدفا تغطية المخاطر وليس مجرد تحقيق الأرباح، ومن ثم سمح له بالظهور في فرنسا فكانت أول شركة فرنسية للتأمين على الحياة سنة 1778. أما في الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت شركات التأمين على الحياة اعتبارا من عام 1900 حتى وصل عددها إلى 2000 شركة، وتضاعف إنتاجها عشرة أضعاف ليصل مبلغ التأمين المتحصل عليه من وثائق التأمين على الحياة ما يزيد عن تريليون دولار ناتج عن 400 مليون عقد، مما يدل أن التأمين قد وصل مرحلة متقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليخلق بذلك من شركات التأمين قوة اقتصادية فاعلة في المجتمع.[3]

---

[1] توفيق غفصي، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 14.

[2] الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 14.

[3] إلهام غجاتي، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني: تعريف تأمينات الأشخاص

يمكن تعريف التأمين على الأشخاص على أنه عقد قانوني يتعهد فيه التزام المؤمن بأن يدفع بمقتضاه للمستأمن أو للمستفيد تعويضا يتمثل في مبلغ من النقود أو إيراد مرتب عند إصابته بضرر ناتج عن تحقق حادثة مؤمن ضدها متعلقة بالشخص في حد ذاته.[1]

أما المشرع الجزائري فقد عرف التأمين على الأشخاص في المادة 60 من الأمر رقم 95-07 على أنه: "التأمين على الأشخاص اتفاقيةاحتياط بين المؤمن له والمؤمن، ويلتزم المؤمن بموجبها بأن يدفع للمكتتب أو للمستفيد المعين مبلغا محددا، رأسمالا كان أو ريعا، في حالة تحقق الحادث أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد. ويلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه."[2]

تعريف شامل لتأمينات الأشخاص

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين على الأشخاص على أنه: "ذلك التأمين الذي يكون موضوعه هو شخص المؤمن له، بغرض توفير الحماية التأمينية له ضد الأخطار أو الوقائع التي تمسه في حياته أو صحته أو سلامة أعضائه، وعند تحقق الخطر المؤمن ضده أو حلول الأجل المتفق عليه في العقد يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين كاملا بغض النظر عن جسامة الضرر، ذلك أن الشخص ليس محلا للتقويم المالي، مقابل قسط أو أقساط دورية يدفعها المؤمن له للمؤمن. والتأمين على الأشخاص لا يخضع لمبدأ التعويض فهو بذلك ليس تأمينا تعويضيا، ففي هذا النوع من التأمين يكون محل العقد هو الشخص المؤمن عليه لا ماله على عكس تأمينات الأضرار.

[1] طارق قندوز، الخطر والتأمين- مدخل أجهزة الإشراف والرقابة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 152.

[2] المادة 60 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

المبحث الثاني: تقسيمات تأمينات الأشخاص

إن فرع تأمينات الأشخاص فرع واسع يندرج ضمنه عدة تقسيمات تختلف باختلاف الأوعية التي أفرغت فيها عقود التأمين الخاصة بهذا الفرع، وفي هذا المبحث سنتناول أهم تقسيمات المدرجة ضمن التأمين على الحياة.

المطلب الأول: تأمينات الحياة

يعتبر التأمين على الحياة من أهم الميادين التي تطبق فيها تأمينات الأشخاص، من خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بأهم الجوانب النظرية لهذا النوع من تأمينات على الأشخاص عن طريق التطرق لتعريف التأمين على الحياة ومعرفة أهم صوره.

تعريف التأمين على الحياة:

يعرف التأمين على الحياة على أنه تلك العقود التي تغطي الخسائر المالية التي تنتج عن تحقق الظواهر الطبيعية بالنسبة لحياة الأفراد، وعلى ذلك فوثائق تأمين الحياة تغطي حوادث طول العمر(الحياة) كما تغطي حوادث قصر العمر(الوفاة) على حد سواء. كذلك فإنها تغطي معظم الحوادث التي تقع للأفراد في مجال حياتهم، مثل حوادث الزواج وتعليم الأطفال ووفاة الزوجة أو الأولاد وما إلى ذلك من الحوادث.[1]

كما أمكن للبعض تعريف عقد أو وثيقة التأمين على الحياة عموما بأنها: " اتفاق يتم بين طرفين، يتعهد فيه الطرف الأول(شركة التأمين) بأن يدفع للطرف الثاني مبلغا من المال يدفع مرة واحدة أو يدفع بصفة دورية عند تحقق حادث معين يتعلق بحياة شخص أو عدة أشخاص معينين خلال مدة محددة، في مقابل أن يدفع الطرف الثاني للطرف الأول قسطا يدفع مرة واحدة أو يدفع دوريا لمدة معلومة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة القسط أقل نسبيا من قيمة مبلغ التأمين."[2]

[1] سالم رشدي، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015،ص 75.

[2] إ براهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص 88.

" يعتبر التأمين على الحياة من أهم ميادين تطبيق التأمين على الأشخاص، الذي يعرفه المشرع الجزائري في المادة 61 من قانون التأمين القديم، بأنه شرط لدفع تعويض وفاة أو معاش تحدد وثيقة التأمين مبلغه في حالة وقوع الحادث فعلا، أو في الأجل المنصوص عليها في العقد. ويندرج في إطار هذا النوع من التأمين، تأمين الزواج، تأمين الأولاد، تأمين المهر، والتامين الاجتماعي. إلى غير ذلك من أنواع التأمين.[1]

صور عقود التأمين على الحياة:

تتعدد صور تأمينات الحياة وتختلف باختلاف العقود المبرم فيها، ولتبيان أهم أشكال تأمينات الحياة سنعتمد على تقسيمين: تقسيم من وجهة نظر الباحثين والتقسيم الثاني وفقا للمشرع الجزائري.

أولا: من وجهة نظر الباحثين

أشرنا سابقا أن أخطار الحياة تنحصر في خطر الوفاة وما يترتب عن تحققه من آثار عند انقطاع الدخل، وخطر طول الحياة وما ينجم عنه عدم كفاية الدخل، أو الخطرين معا. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العقود المختلفة لتأمينات الحياة إلى ثلاثة أشكال: عقود التأمين لحالة الحياة، عقود التأمين لحالة الوفاة، عقود التامين المختلطة.

1/ التأمين في حالة الحياة:

ويدفع مبلغ التأمين فيه ببقاء المؤمن عليه حيا حتى نهاية مدة التأمين، أما إذا توفي خلال المدة فلا يدفع أي مبلغ، وبالممارسة التطبيقية فإن هذا التأمين محدود جدا بسبب عدم وجود عنصر الضمان الذي هو أساس التأمين على الحياة، وتبقى لهذا النوع فائدته في أنه وبجمعه مع التأمين المؤقت يشكلان التأمين المختلط أكثر أنواع التأمين على الحياة انتشارا.[2]

[1] جديدي معراج، مرجع سابق، ص 98.

[2] يوسف محمود وآخرون، أثر العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الطلب على تأمينات الحياة في سورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 34، دمشق، 2017، ص 18.

وهذا النوع من التأمين غالبا ما يكون المؤمن على حياته هو المستفيد فيتلقى مبلغ التأمين عند حلول الأجل المعين في العقد، ويحدد هذا إما بعدد من السنين أو ببلوغ سن معينة للمؤمن له، وبحلول الأجل يبدأ بالاستفادة من مبلغ التأمين وإذا توفي المؤمن له قبل حلول هذا التاريخ ينتهي العقد بهذه الواقعة ويحتفظ المؤمن بالأقساط المدفوعة.[1]والتأمين لحالة الحياة بدوره ينقسم إلى قسمين نوجزهم كمايلي:

1-1 عقود التأمين الوقفية البحتة(رأسمال المؤجل)

بمقتضاه يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين إذا ظل المؤمن عليه على قيد الحياة حتى سن معين أو بعد مدة محددة، فإذا توفي قبل بلوغ هذا السن أو قبل انتهاء المدة المحددة فلا تلتزم الشركة بأداء مبلغ التأمين، وإن كان يجوز الاتفاق على التزامها برد كل أو جزء من الأقساط المسددة. ومثل هذا العقد يؤدي إلى تراكم احتياطات كبيرة لدى المؤمن لقيامه على عنصر الاستثمار إلى جانب عنصر التأمين.[2]

1-2 عقود دفعات الحياة (عقود تأمين المعاشات):

وتضمن للمؤمن على حياته دفعة متساوية إعادة تدفع دوريا – سواء في أول أو آخر كل دورة – خلال مدة العقد وبشرط أن يكون على قيد الحياة، ويتوقف المؤمن عن دفعها بمجرد وفاة المؤمن على حياته حتى ولو كانت مدة العقد لم تنته بعد. ويحدث أن يكون دفع المعاش سنويا أو كل نصف سنة أو كل ربع سنة أو كل شهر، كما يحدث أن تكون دفعات الحياة هذه متساوية أو متزايدة أو متناقصة حسب رغبة وحاجة المتعاقد عليها.[3]

وتتفرع دفعات الحياة إلى أربعة أنواع حسب المدة التي تحدد في العقد لدفع مبالغ الدفعة نذكرها كالآتي:[4]

---

[1] مصطفى بناي، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 158.

[2] سامي نجيب، تأمينات الأشخاص، دار التأمينات، 2008، ص 9.

[3] سلامة عبدالله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، ط 4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 257.

[4] سالم رشدي، مرجع سابق، ص ص 80 82.

- دفعة أو معاش مدى الحياة
- دفعة أو معاش مدى الحياة المؤجل
- دفعة أو معاش الحياة المؤقت
- دفعة أو معاش الحياة المؤقت المؤجل

2/ التأمين لحالة الوفاة:

هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ تأمين معين عند وفاة المؤمن للمستفيد سواء أكان ذلك دفعة واحدة أو في شكل إيراد دوري،[1]ويأخذ هذا النوع من التأمين خمسة أشكال:

2-1 التأمين العمري:

يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين للمستفيد في شكل رأسمال أو إيراد مرتب لمدى الحياة، وهذا بعد تحقق الخطر بوفاة المؤمن له. وهو يمثل نوعا من الاستثمار، وقد يأخذ هذا التأمين شكل التأمين على حياتين، ويتحقق ذلك عندما يؤمن الزوجان معا على حياتهما، ومن مات منهما أولا يكون هو المؤمن على حياته ومن بقي حيا يكون هو المستفيد وبالتالي يكون مستحقا لمبلغ التأمين.[2]

2-2 عقد التأمين مدى الحياة المؤجل:

اتفاق بين المؤمن والمستأمن يتعهد فيه الأول بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه للمستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته إذا تحققت هذه الوفاة بعد مدة التأجيل المنصوص عليها في العقد وأينما حدثت الوفاة بعد ذلك، نظير قيام المستأمن بسداد القسط أو الأقساط الدورية المستحقة عن هذا العقد في مواعيدها.[3]

---

[1] سهيلة بارة، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة سوق التأمينات الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص 175.

[2] جديدي معراج، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 99.

[3] سالم رشدي، مرجع سابق، ص 78.

2-3 التأمين المؤقت:

يدل هذا التأمين على تأمين حياة شخص لمدة معينة تحدد بمقتضى العقد، وإذا انقضت المدة المحددة في العقد ولم يتوفى المؤمن ينتهي العقد وتبقى الأقساط المدفوعة حق للمؤمن. ويلجأ إلى هذا النوع عندما يكون الشخص ممارسا لنشاطات تتصف بالخطورة الشديدة، كالعمل في الملاحة الجوية والبحرية...الخ[1]

2-4 التأمين على البقاء:

وفيه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين إلى المستفيد في حالة وفاة المؤمن له شرط بقاء المستفيد على قيد الحياة، وفي حالة وفاة المستفيد قبل المؤمن له لا يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين.[2]

2-5 عقد تأمين الحياة المؤجل المؤقت:

اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد الأول بمقتضاه أن يدفع مبلغ التأمين للمستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته إذا وقعت الوفاة بعد انقضاء مدة التأجيل وخلال المدة المؤقتة لسريان الضمان، في نظير أن يقوم المؤمن له بسداد القسط الوحيد أو الأقساط الدورية المستحقة عن العقد في مواعيدها.[3]

3/ التأمين المختلط:

هو عبارة عن عقود تغطي خطري الحياة والوفاة معا خلال مدة معينة، ففي حالة وفاة المؤمن على حياته يستحق المستفيد مبلغ التأمين أما في حالة بقائه على قيد الحياة يتقاضى مبلغ التأمين شخصيا والتأمين المختلط له صور متعددة.

---

[1] جديدي معراج، مرجع سابق، ص ص 99100.

[2] نور الهدى لعميد، مرجع سابق، ص 27.

[3] سالم رشدي، مرجع سابق، ص 79.

3-1 عقد التأمين المختلط العادي:

ويضمن للمؤمن عليه دفع مبلغ التأمين للمؤمن له إذا بقي حيا بعد تاريخ يتفق عليه في عقد التأمين، فإذا مات قبل ذلك يدفع مبلغ التأمين لورثته.[1]وبحسب الأستاذ السنهوري فإن التأمين المختلط هو عقد بموجبه يلتزم المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين رأسمال أو إيراد مرتب إلى المستفيد إذا مات المؤمن على حياته، خلال مدة معينة أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي حيا عند انقضاء هذه المدة المعينة.[2]

3-2 عقد التأمين المختلط المضاعف:

هو نفس العقد السابق مع اختلاف مبالغ التأمين، حيث أنه مبلغ التأمين الذي يدفع للمؤمن عليه في حالة بقاؤه على قيد الحياة في نهاية مدة العقد ضعف مبلغ التأمين الذي يدفع للمستفيد إذا حدثت الوفاة للمؤمن عليه خلال مدة العقد.[3]وعلى ذلك يمكن تعريفه بأنه " اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد بمقتضاه الأول بأن يدفع مبلغ التأمين المذكور في العقد إلى المستفيد في حالة وفاة الثاني خلال مدة العقد، كما يتعهد بدفع ضعف مبلغ التأمين المذكور إذا بقي الثاني على قيد الحياة إلى المؤمن على حياته نفسه، مقابل أن يقوم المؤمن له بسداد القسط المستحق عن العقد للمؤمن."

3-3 عقد التأمين المختلط النصفي:

هو عكس العقد السابق، أي أنه عقد تأمين مختلط فيه مبلغ تأمين الحياة نصف مبلغ تأمين الوفاة، حيث أن العقد يضمن للمؤمن عليه شخصيا إذا ظل على قيد الحياة أن يحصل

---

[1] إبراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص 201.

[2] جديدي معراج، مرجع سابق، ص 101.

[3] إبراهيم علي عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي النواحي النظرية والتطبيقات العلمية والرياضية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 265.

بنفسه على نصف مبلغ التأمين، أما إذا توفي خلال فترة العقد فيحصل الورثة على مبلغ التأمين كاملا.[1]

3-4 عقد التأمين المختلط النسبي:

يضمن للمؤمن له أن يدفع المؤمن مبلغ التأمين المحدد في العقد للمستفيد في حالة وفاة المؤمن على حياته خلال مدة العقد، كما يضمن أن يدفع للمؤمن له شخصيا مبلغ التأمين يحدد على أساس نسبة يتفق عليها في العقد في حالة بقاء المؤمن على حياته حيا إلى نهاية مدة العقد.[2]

المطلب الثاني: أشكال أخرى لتأمينات الأشخاص

تتعدد صور التأمين على الأشخاص بتعدد الأوعية التي يفرغ فيها. حيث نجد أن هذا الفرع ينطوي على عدة أشكال ولا يقتصر على تأمينات الحياة فقط وهذا ما سنتطرق إليه في هذا مطلب لمعرفة الأشكال الأخرى التي تندرج ضمن فرع تأمينات الأشخاص.

أولا: التأمين ضد الحوادث الجسمانية

التأمين ضد الحوادث الجسمانية هو عبارة عن عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بدفع مبالغ محددة في حالة إصابة المؤمن عليه بإصابات بدنية تنتج بطريقة مباشرة من حادث ناشئ عن عوامل فجائية عنيفة خارجية وظاهرة مستقلة عن أي سبب آخر بما يترتب عليه وفاة المؤمن له أو عجزه.[3]

وحسب المشرع الجزائري بناءا على المادة 67 من قانون التأمينات " تهدف التأمينات من الحوادث الجسمانية إلى ضمان تعويض يدفع في شكل رأسمال أو ريعا للمؤمن له أو المستفيد في حالة وقوع حادث طارئ محدد في العقد."[4]

---

[1] مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي جمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 339.

[2] سالم رشدي، مرجع سابق، ص 84.

[3] سامي نجيب، مرجع سابق، ص 12.

[4] المادة 67 من الأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

ثانيا: التأمين ضد المرض

التأمين ضد المرض عقد بموجبه يتعهد المؤمن من خلال مدة الضمان المحددة في العقد مقابل قسط يلتزم المستأمن بدفعه، أن يدفع لهذا الأخير في حالة مرضه أو إصابته بحادثة، مبالغ معينة في فترة مرضه، وأن يسلمه نفقات العلاج والدواء التي سببها تحقق هذا الخطر.[1]

ثالثا: التأمين الجماعي

عرف المشرع الفرنسي عقد التأمين الجماعي في المادة ل1/140 من قانون التأمين الفرنسي رقم 5 في 7 يناير 1981 على أنه:" عقد التأمين الجماعي، عقد يبرم بين شخص معنوي أو صاحب مشروع مع المؤمن لاشتراك مجموعة من الأشخاص يستوفون شروطا يحددها العقد، لتغطية أخطار ترتبط بمدة حياة الإنسان أو الأخطار التي تمس سلامة الإنسان البدنية أو المتعلقة بالأمومة أو أخطار عدم القدرة على العمل أو العجز أو البطالة."[2]

أما المشرع الجزائري فقد عرفه على انه:" يكتتب عقد تأمين الجماعة من قبل شخص معنوي أو رئيس مؤسسة بغية انخراط مجموعة من الأشخاص تستجيب لشروط محددة في العقد من أجل تغطية خطر أو عدة أخطار متعلقة بالتأمين على الأشخاص. يجب على المنخرطين أن تكون لهم نفس العلاقة مع المكتتب."[3]

من خلال النصين يمكن القول أن التأمين الجماعي عقد يبرمه شخصا معنويا أو طبيعيا لمصلحة مجموعة من الأشخاص تجمعهم به علاقة قانونية معينة مما تجعل له مصلحة لإبرام هذا العقد.فهذا التأمين يوفر الحماية التأمينية لعدد كبير من الأشخاص من

---

[1] توفيقغفصي، مرجع سابق، ص 54.

[2] إسراء صالح داؤود، عقد التأمين الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 43، الموصل، 2010، ص 148.

[3] المادة 62 من القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات.

خلال وثيقة واحدة ولا يتطلب فحوصات طبية وهذا النوع من التأمين يمنحه أرباب العمل إلى العاملين لديهم.[1]

رابعا: تأمين السفر والمساعدة

توفر وثائق التأمين السفر التغطية التأمينية للمؤمن عليه خلال السفر ضد ما قد يتعرض له من خسائر بفعل مجموعة من الحوادث غير المستبعدة...كالمصاريف الطبية الطارئة أو الحوادث الشخصية وغيرها من المخاطر ذات العلاقة بالسفر

خامسا: تأمين التقاعد والاحتياط

عقد (التقاعد التكميلي) هو نوع من تأمينات الأشخاص يسمى (الرسملة). حيث يسمح لكل شخص دون سن الستين مهما كان وضعه، من الاستفادة بدءا من 60 عاما من معاش(تقاعد تكميلي)، بالإضافة إلى معاشه الأساسي المسير من قبل الضمان الاجتماعي، يمكن أن يكتتب هذا التأمين بصفة فردية أو جماعية من خلال الانخراط ضمن مجموعة(اكتتاب مؤسسات لتأمينات لفائدة إجرائها). [2]

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 290.

[2] توفيق غفصي، مرجع نفسه، ص 53.

المبحث الثالث: دراسة مساهمة شركات التأمين على الأشخاص في تمويل الاستثمار من 2019/2011

المطلب الأول : تطور انتاج شركات التأمين على الأشخاص في الجزائر 2017/2011

السنوات / الشركات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Cardif	901	1073	1208	1374	1565	1768	2441
SAPS	241	1070	1199	1272	1479	1697	2075
TALA	561	1169	1327	1556	2131	2191	1850
CAARAMA	–	1799	1929	1539	1784	2069	2129
AXA Vie	–	251	769	1165	1290	1550	2469
MACIR Vie	–	977	1131	1131	1358	507	504
Le Mutualiste	–	578	606	512	467	1428	1434
AGLIC	–	–	–	–	–	30	532
TOTAL	1703	6917	8169	8549	10074	11213	13434

التعليق :

نلاحظ ان شركة CARDIF في سنة2011 تطور في سنة 2015 كان انتاجها منخفض وفي سنة 2017 انتاجها حيث اصبح ب 1565 مقارنة بسنة 2011 الذي كان مبلغها 901 في سنة 2011 كان كذلك انتاجها منخفض بينما لاحظنا سنة Saps

نلاحظ ان شركة ان الانتاج قد ارتفع ب 2075 مقارنة بسنة 2011 الذي كان مبلغها 241 كان انتاجها في سنة 2011 منخفض وفي سنة 2016 تطور. TALA– بينما شركة

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الوطني خلال فترة (2011-2015):

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الوطني	14096.0	15824.2	16465.7	16435.2	16822.9
المجموع	0.12	0.43	0.49	0.52	0.59

تعليق:

نلاحظ ان الاستثمار الوطني في تطور حيث كان في سنة 2011 منخفض بعد ذلك لحضنا تطور لكن في سنة 2013-2014 لاستثمار وطني ثابت ثم عاد في سنة 2015 لتطور ومنه نقول ان استثمار وطني تطور خلال هذه فترة .

المطلب الثالث: دراسة اهمية شركات التأمين علي الأشخاص في تمويل الاستثمار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
رقم اعمال شركات الاشخاص	1703	6917	8169	8549	10074
الاستثمار الوطني	14096.0	15824.2	16465.7	16435.2	16822.9
مساهمة شركات الاشخاص في الاستثمار	0.12	0.43	0.49	0.52	0.59

التعليق:

من خلال هذا جدول نجد ان نسبة مساهمة شركات لأشخاص في لاستثمار وطني في ارتفاع حيث كانت نسبة في سنة 2011 منخفضة ب 0.12 وبعد ذلك سجلت ارتفاع في سنة 2015 بنسبة 0.59 ومنه نقول ان لشركات اشخاص دور في تطور استثمار وطني.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التأمين على الأشخاص معروف منذ الأزل، فقد مارستها الحضارات القديمة (الصينيين، المصريين...الخ). حيث نجد أن التأمين على الحياة ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري ، وعرف بصورته المعاصرة في انجلترا حوالي 1300م، وكانت أول وثيقة للتأمين على الحياة قد أصدرت في لندن عام 1583. تطور فرع التامين على الأشخاص مع مرور الزمن حيث أنشأت أول شركة فرنسية للتأمين على الحياة عام 1778، أما في الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت شركات التأمين على الحياة اعتبارا من عام 1900، ليكون بشكل المعاصر مع مطلع القرن العشرين.

التأمين على الأشخاص باعتباره نظام لحماية الأفراد من المخاطر التي يتعرض لها الشخص طيلة حياته من لحظة الولادة وحتى لحظة الوفاة والتي قد تصيبه في شخصه وتحد من قدرته عن الإنتاج، ويتعدى دوره إلى تعزيز النشاط الاقتصادي نظرا لتأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة الاستثمار الوطني، وذلك للخاصية التي يحوزها وهي انعدام الصفة التعويضية للتأمين على الأشخاص، ما يجعله يكتسي الطابع الاستثماري من خلال قدرته على تعبئة المدخرات ليعاد استثمارها في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الثاني:
نشاط تأمينات الأشخاص
وأهميته في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

من خلال هذا الفصل نسعى للتعرف على واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر، من خلال عرض ظروف النشأة وعرض هيكلة هذا السوق. كما نرمي من خلاله إلى دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني ومنه تمويل الاقتصاد، لنتعرف عن أهمية هذا النوع من التأمينات وتقييم مساهمتها في اقتصاديات الدول ، وذلك عن طريق مقارنة بعض المؤشرات الخاصة به مع المؤشرات دول أخرى تتقاسم مع الجزائر بعض الخصائص التاريخية والاجتماعية والجغرافية والاقتصادية.

المبحث الأول: واقع التأمين على الأشخاص في الجزائر

يعد صنف التأمين على الأشخاص ركنا أساسيا في قطاع التأمين بصفة خاصة واقتصاديات الدول بصفة عامة، ونحن من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة واقع وسوق تأمينات الأشخاص في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة التأمين على الأشخاص في الجزائر

أصبح لقطاع التأمين أهمية بارزة في مختلف الدول كونه ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن إهمالها من جهة، والدور الذي يؤديه في شكله المعاصر من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها في مختلف الميادين مما يساهم في دفع عجلة التنمية، [1]وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة والمجتمع عامة.

ورغم هذا نجد أن الفرد في الجزائري يعاني من سوء الخدمات المقدمة من قبل نظام التأمينات الاجتماعية الإجبارية، وعدم تسارع النفقات الحقيقية التي يتحملها الفرد، وأضحت الاشتراكات لا تغطي كل التعويضات، ما أدى إلى ظهور عجز دائم على مستوى الصناديق الوطنية للتأمينات الاجتماعية، وما يزيد من حدة هذا العجز هو تناقص عدد الأفراد الذين يساهمون بالاشتراكات في الضمان الاجتماعي في مقابل تزايد عدد المستفيدين، وهذا ما سيؤدي بعد سنوات إلى حالة عصيبة تستلزم إيجاد حلول سريعة وفعالة، ومن بين هذه الحلول إشراك شركات التأمين وهذا بفتح مجال أكثر للتأمينات الأشخاص.[2]

وفي هذا الصدد قررت الدول الجزائرية تعزيز هذا النوع من التأمينات وذلك من خلال القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995. والذي ينص على فصل نشاط تأمينات الأضرار عن نشاط تأمينات الأشخاص[3] وذلك

[1] أسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص 6.

[2] محمد دبوزين، مرجع سابق، ص 115.

[3] المادة 24 من القانون رقم06-04، العدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.

بإعطاء مهلة 05 سنوات لشركات التأمين الناشطة في سوق التأمينات الجزائري كي تتكيف مع القانون الجديد. من خلال إنشاء شركات فرعية تختص في التأمين على الأشخاص، وكانت بداية تطبيق هذا الفصل في 01 جويلية 2011.

من بين أهم ما أتى به القانون 06-04 نجد:[1]

- تعزيز نشاط التأمين على الأشخاص؛
- تعميم التأمين الجماعي؛
- الفصل بين أنشطة شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الأضرار.

المطلب الثاني: هيكلة سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب الشركات

يتكون سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر من 08 شركات ناشطة في هذا المجال، أنشأت وفقا للقانون رقم 06-04 والذي ينص على الفصل بين نشاط تأمينات الأشخاص عن نشاط تأمينات الأضرار، حيث تم منح مهلة 05 سنوات لكل الشركات الجزائرية لتتكيف مع القانون الجديد.

أولا: شركات التأمين العمومية للتأمين على الأشخاص

ويندرج ضمن هذا التصنيف شركتين هما:

1: شركة كرامة للتأمين " caarama":

هي شركة ذات أسهم مملوكة بالكامل لشركة "LaCAAR"، تم إنشاؤها بموجب القانون 06-04. برأسمال قدره 1 مليار دج، حيث يستفاد من نقل محفظة الشركة "LaCAAR"ومن خبرة موظفيها، كانت هذه المحفظة مكونة من تأمين جماعي بنسبة 90 %، ويتم مشاركة 10 %المتبقية من قبل المنتجات التالية:(حوادث التأمين الفردية، تامين السفر الفردي، المساعدة في السفر في الخارج، تأمين مؤقت على الوفاة في سداد الائتمان).[2] تم اعتماد caarama من قبل وزارة المالية بموجب القرار المؤرخ في 09 مارس 2011.[3] تقوم شركة كرامة على شبكة متنوعة تتألف من 07

[1] القانون رقم 06-04، المعدل والمتمم للأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

[2] D'après le site : www.caarama.dz,consulté le : 12/04/2019.

[3] القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "كرامة للتأمين"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.

مراكز إقليمية وأكثر من 200 وكالة مباشرة وغير مباشرة، وذلك بالشراكة مع - CPA - CAAR Bank ABC.

2: شركة تأمين لايف الجزائر "Tala Assurances":

هي شركة تأمين على الأشخاص فرع من الشركة الجزائرية للتأمين"CAAT "، أنشأت برأسمال فقدره 01 مليار دج،وذلك بالشراكة مع الشركة الأم CAAT بنسبة 55%، وبنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 15%، والصندوق الوطني للاستثمار FNT بنسبة 30%.[1] تم اعتمادها من قبل وزارة المالية بموجب القرار المؤرخ في 09 مارس 2011.[2]

ثانيا: الشركات الخاصة للتأمين على الأشخاص

يندرج تحت هذا التصنيف شركتين خاصتين يمارسان نشاطهما في سوق التأمين الجزائري هما:

1: شركة كارديف تأمينات الجزائر "Cardif EL-Djazair":

هي شركة تأمين متخصصة في التحوطات المتعلقة بالائتمان وكذلك التأمين ضد الحوادث الفردية، هدفها هو وضع نفسها كأخصائي في التأمين المصرفي، تختص في تقديم الخدمات التأمينية التالية:(تأمين المقترض التأمين على الأشخاص، التبصر الفردي، معاش جماعي).[3] أنشأت كفرع عن شركة التأمين "BNA Baribascardif"والتي بدورها هي فرع عن البنك " PNP Paribs ". تم اعتمادها من قبل وزارة المالية بموجب قرار 11 أكتوبر 2006.[4]

[1]D'après le site : www.tala Assurances.dz،consultéle :2019/04/12

[2]القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "تأمين لايف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.

[3]D'après le site : www. Cardifel-djazair.dz, consulté le : 15/04/2019.

[4]قرار مؤرخ في 11 اكتوبر2006،يقضي باعتماد شركة التأمين " كارديف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 2006.

2: شركة مصير حياة " Macir Vie ":

هي شركة جزائرية فرع عن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "Ciar "متخصصة في تأمين الأشخاص في ميدان الأسفار، الحياة والصحة.[1]تأسست في 11 أوت 2011. تبعا لإجراء فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار.[2]

ثالثا: الشركات المختلطة للتأمين على الأشخاص

يندرج تحت هذا النوع ثلاث شركات مختلطة تزاول نشاطها في سوق تأمينات الأشخاص الجزائرية:

1: أكسا للتأمينات الجزائر الحياة "AXA Assurances Algérie vie ":

اعتمدت من قبل وزارة المالية بموجب القرار 02 نوفمبر 2011.[3]وهي شركة أنشأت بالشراكة بين المجمع الولي الفرنسي (AXA) بمساهمة 49%، وبنك الجزائر الخارجي(BEA) بنسبة 15%، والصندوق الوطني للاستثمار(FNI) بنسبة 36%.[4]

2: شركة تأمين الاحتياط والصحة " Amana ":

تم إنشاء شركة التأمينات الاحتياط والصحة (أمانة) عام 2011، بعد صدور قانون فصل التأمين على المخاطر عن التأمين على الأشخاص في الجزائر. وهي عبارة عن شركة ذات أسهم متخصصة في التأمين على الأشخاص، تم إنشاؤها من طرف 04 فاعلين في مجال التأمين والبنوك وهم: (MACiF – SAA – BDL – BADAR)، برأسمال قدره 02 مليار دج، تملك أمانة 800 نقطة بيع وهي الشركة الأكثر انتشارا على كامل التراب الوطني،[5] تم اعتمادها من قبل وزارة المالية بموجب قرار 10 مارس 2011.[6]

[1]D'après le site : www.Macirvie.com, consulté le : 15/07/2016.

[2] قرار مؤرخ في 11 أوت 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين " مصير حياة "، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2011.

[3] قرار مؤرخ في 02 نوفمبر 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "أكسا للتأمينات الجزائر الحياة "، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 11 ابريل 2012.

[4]D'après le site : wwwAXA.dz، consulté le : 15/04/2019.

[5]D'après le site : www. amana.dz, consulté le : 12/04/2019.

[6]قرار مؤرخ في 10 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين " شركة تأمين الاحتياط والصحة"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.

3: الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة) "L'Algérienne vie":

اعتمدت "الجزائرية للحياة" في 22 فيفري 2015،[1] لتزاول خدمات التأمين على الأشخاص برأسمال قدره 01 مليار دج، حيث أنشأت بالشراكة بين شركة تأمين المحروقات (CASH) بنسبة 42.5% ومجموعة الخليج للتأمين الكويتية بنسبة 42.5% والبنك الوطني الجزائري (BNA) بنسبة 15%.[2]

4: شركة التأمين ألتعاضدي "le mutualiste":

هي شركة فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)،تم تأسيسها برأسمال قدره 800 مليون دج، وهي شركة متخصصة في منتجات تأمين الأشخاص الموجهة للمزارعين والموظفين في الأعمال التجارية الزراعية، والصناعات الزراعية، والمهن الحرة المرتبطة بالفلاحة، وموزعو المنتجات الزراعية، تعتمد هذه الشركة على شبكات الشركة الأم (CNMA) في توزيع منتجاتها.[3] تم اعتماد شركة ألتعاضدي للتأمينات من قبل وزارة المالية بموجب قرار 05 جانفي 2012.[4]

المطلب الثالث: هيكلة سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب المنتجات.

تختصص (08) شركات سابقة الذكر والموزعة بين شركتين خاصتين (مصير للحياة – كارديف الجزائر)، وعموميتين (كرامة للتأمين–تأمين لايف الجزائر)، وثلاثة شركات مختلطة (أكسا لتأمينات الجزائر– الجزائرية للحياة– شركية الاحتياط والصحة)، وتعاونية (التعاضدي)،في تقديم منتجات التأمين على الأشخاص، بحيث تمارس كل شركة من هذه الشركات وبقرار من وزارة المالية توفير التغطية التأمينية على الأخطار التالية:

[1]قرار مؤرخ في 22 فبراير2015، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر بتاريخ 23 اوت 2015.

[2]Yasmina ferchouch, Regroupement annuel des ca dres de la CASH, Revue de L'Assurance éditée par le conseilntion at. des Assurances. N° 10/ Septembre 2015, P 62.

[3]D'après le site : www. Le mutualiste.dz, consulté le : 15/04/2019.

[4]قرار مؤرخ في05 يناير 2012، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2012.

- ✓ الحوادث الجسدية؛
- ✓ المرض؛
- ✓ المساعدة (مساعدة الأشخاص في وضع صعب، خاصة أثناء السفر)؛
- ✓ الحياة؛
- ✓ الوفاة؛
- ✓ التأمينات المرتبطة بصناديق الاستثمار؛
- ✓ الرسملة؛
- ✓ إدارة الصناديق الجماعية؛
- ✓ الاحتياط الجماعي؛
- ✓ إعادة التأمين.

المبحث الثاني: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الاستثمار الوطني (2011/ 2017).

إن فرع التأمين على الأشخاص كما سبق وأن ذكرنا لا يخضع لمبدأ التعويض ما يجعله يكتسي الطابع الاستثماري، وذل كمن خلال الخصائص التي توفرها التغطيات التأمينية المندرجة ضمن هذا النوع من التأمينات. وهذا المبحث يهدف إلى دراسة الدور الذي يلعبه التأمين على الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني ومنه الدور التمويلي في الاقتصاد.

المطلب الأول: تطور رقم الأعمال لتأمينات الأشخاص خلال الفترة (2011 – 2017).

من الجدول رقم (01) نلاحظ بأن سوق التامين على الأشخاص عرف تطورا ملحوظا خلال سنوات فترة الدراسة، حيث وصل معدل تطور السوق لهذا النوع من التأمينات في سنة 2017 ما يعادل 0.2% مقارنة بسنة 2012 الذي كان يمثل 0.06%.

الجدول رقم(01): تطور رقم أعمال سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة(2011-2017).

السنوات	2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
فروع التأمين على الأشخاص	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
التأمين ضد الحوادث	1250	18%	1037	14%	1475	18%	1462	17%	1499	15%	1596	14%	1694	13%
معدل تطور التأمين ضد الحوادث	–	–	−17%	–	42%	–	−0,89%	–	3%	–	6%	–	6%	–
التأمين ضد المرض	228	3%	304	4%	647	8%	457	5%	480	5%	579	5%	156	1%
معدل تطور التأمين ضد المرض	–	–	33%	–	1%	–	−29%	–	5%	–	21%	–	−73%	–
التأمين على الحياة	2584	37%	2275	30%	2303	28%	2360	28%	3163	31%	3974	35%	5414	40%
معدل تطور التأمين على الحياة	–	–	−12%	–	1%	–	2%	–	34%	–	26%	–	36%	–
تأمين السفر والمساعدة	859	12%	1562	21%	1666	20%	2211	26%	2690	27%	2819	25%	2961	22%
معدل تطور تأمين السفر والمساعدة	–	–	82%	–	7%	–	33%	–	22%	–	5%	–	5%	–
الاحتياط الجماعي	2117	30%	2315	31%	2075	25%	2011	24%	2223	22%	2270	20%	3210	24%
معدل تطور الاحتياط الجماعي	–	–	9%	–	−10%	–	−3%	–	11%	–	2%	–	41%	–
الرسملة	–	–	–	–	–	–	27	0%	19	0%	–	–	–	–
معدل تطور الرسملة	–	–	–	–	–	–	–	–	−30%	–	–	–	–	–
مجموع سوق تأمينات الأشخاص	7043	100%	7499	100%	8168	100%	8527	100%	10075	100%	11240	100%	13434	100%
معدل تطور سوق تأمينات الأشخاص	–	–	0,06	–	0,09	–	0,04	–	0,18	–	0,12	–	0,2	–

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية).

نلاحظ من خلال الجدول أن منتجات سوق التأمين على الأشخاص في تطور مستمر، حيث سجلنا بالنسبة للتأمين على الحياة لعام 2012 معدل تطور سالب بحوالي 12-% ليشهد تزايد في السنوات اللاحقة ليصل بذلك إلى 36% في عام 2017. في حين شهد تأمين السفر والمساعدة زيادة معتبرة من 2011 إلى 2012 بمعدل قارب 82% بمبلغ قدره 1562دج ليسجل معدل تطور في عام 2017 قدره 5% بمبلغ 2991دج. أما فيما يخص التأمين ضد الحوادث فقد عرف تذبذب في الفترة الممتدة بين 2011 و2014 بمعدل تطور 17-% لسنة 2012، ليشهد بعد ذلك زيادة في السنوات اللاحقة مسجلنا بذلك معدل يقارب 6% في حين شهد التأمين ضد المرض تزايد إلى غاية عام 2013 بمعدل 1% ليتراجع بعد ذلك مسجلا معدل تطور سالب في عام 2017 بلغ 73-%. أما بالنسبة للاحتياط الجماعي فقد عرف تطور في السنتين الأولتين من الدراسة بمعدل 9% ليتراجع بمعدل 3-% عام 2014 في حين انه بلغ معدل تطور ملحوظا عام 2017 قدر ب 41%، أما بالنسبة للرسملة فكانت شبه منعدمة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 01: تطور رقم الأعمال لسوق تأمينات الأشخاص (2011-2017)

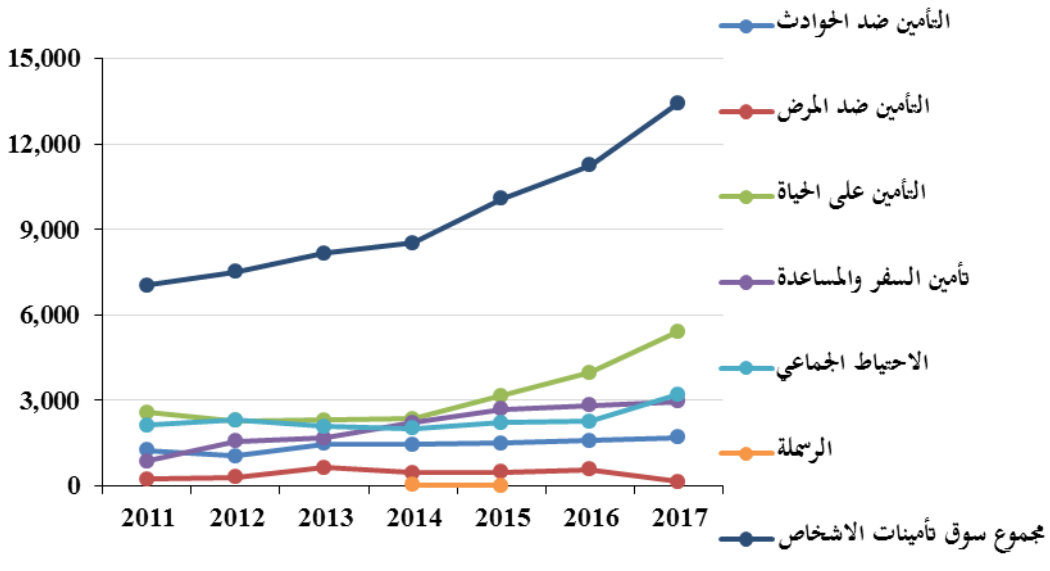

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (01).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التأمين على الحياة هو المنتج الذي يحوز على النسبة الأكبر من إجمالي سوق التامين على الأشخاص بمعدل متوسط قدره 33% لتعود النسبة التيتليه للاحتياط الجماعي بمعدل يقارب 25% فيما كان تأمين الرسملة شبه منعدم وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: نسب تأمينات الأشخاص من إجمالي السوق

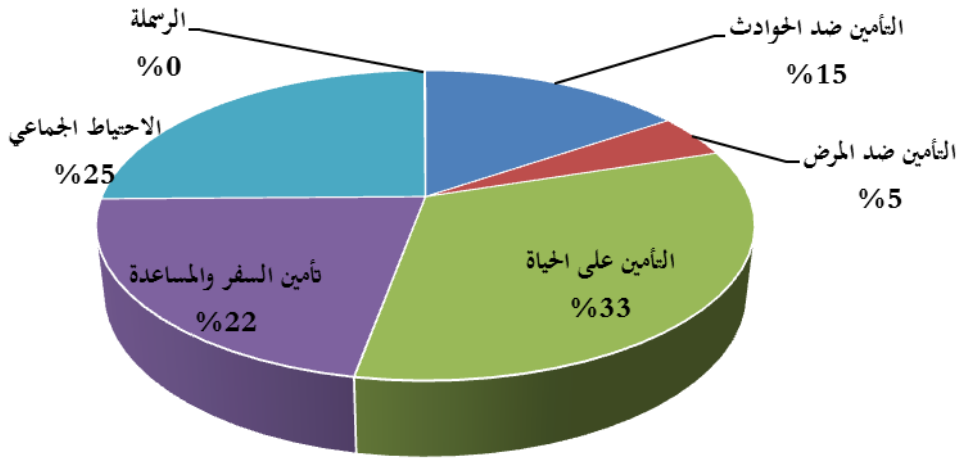

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (01)

يتميز سوق تأمينات الأشخاص بتطور مستمر على العموم خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى متغيرات خارجية بالنسبة لشركات التامين الأشخاص، كالزيادة في الطلب على خدمات هذا النوع من التأمينات حيث نلاحظ أن هذا التطور ليس راجعا للتغير العرض عن طريق طرح منتجات جديدة من شركات تامين الأشخاص. ومنه يمكن القول أن هذا التطور الذي يشهده التأمين على الأشخاص تطورا كميا وليس نوعيا.

ويمكن إرجاع سبب هذا التطور إلى عدة عوامل من بيمها ما يلي:

- زيادة الأجور خلال فترة الدراسة والتي تميزت بقرار الدولة بصرف زيادات في الأجور بأثر رجعي.
- زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد.
- زيادة عدد السكان.

المطلب الثاني: دراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تعبئة الاستثمار في الجزائر (2011-2017).

لقد تمت الإشارة سابقا إلى الأهمية البالغة لنشاط التأمين على الأشخاص في التنمية الاقتصادية لأي بلد، فإلى جانب توفير الحماية للأشخاص من الأخطار التي قد تصيبهم في حياتهم فهو يلعب دورا مهم في تعبئة المدخرات.

أولا: تطور الاستثمار الوطني خلال الفترة (2011- 2017).

يعد الاستثمار الوطني من أهم ركائز الاقتصاد لأي بلد، نظرا للدور الذي يلعبه في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية المربحة.

الجدول رقم (02): تطور الاستثمار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الوطني	7025566	7704234.6	7694689.9	7634341.3	6291151.6	6420226.5	6979463
معدل تطور الاستثمار الوطني (%)	-	9.7	9.5	8.7	-10.5	- 8.6	- 0.7

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، للفترة (2011-2017).

من خلال الجدول نلاحظ بأن الاستثمار الوطني عرف تطور في السنتين الأولتين من فترة الدراسة، حيث سجل في عام 2012 مبلغ قدر ب 7704234.6 بمعدل تطور9.7%، ليعرف بعد ذلك انخفاض مستمر في السنوات اللاحقة ليسجل معدل تطور يعادل 10.5-% لعام 2015، ليستمر في الانخفاض تدريجيا وصولا إلى 6979463 مليون دج بمعدل يقارب 0.7-%.

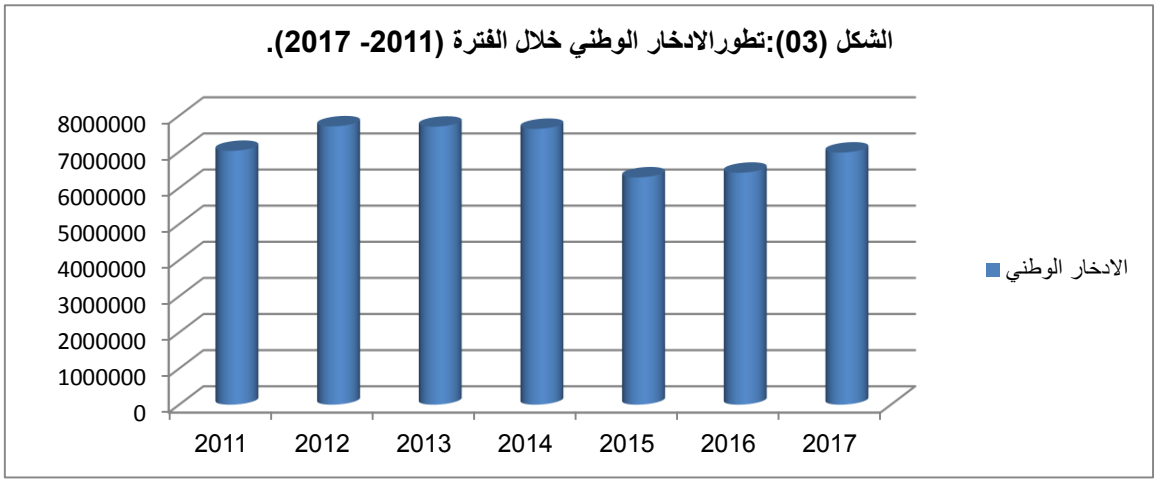

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ثانيا: مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات خلال الفترة (2011 – 1017).

كما ذكرنا سابقا أن تأمينات الأشخاص لا تخضع لمبدأ التعويض، مما يجعلها تكتسب طابع استثماري، وفي هذا المطلب سندرس أهمية مساهمة التأمين على الأشخاص في تعبئة الموارد المالية.

الجدول رقم (03): مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة الاستثمار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7043	7499	8168	8527	10075	11240	13434
إجمالي الاستثمار الوطني	7025566	7704234,6	7694689,9	634341,307	6291151,6	6420226,5	6979463
حصة التأمين على الأشخاص من الاستثمار الوطني (%)	0.1	0,1	0,11	0.11	0,16	0.17	0.19

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات (وزارة المالية)، البنك الدولي، للفترة (2011-207).

كما يبدو من خلال الجدول أن مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الاستثمار الوطني خلال فترة الدراسة ضئيلة جدا، حيث نلاحظ أن نسبة المساهمة لعام 2011 كانت 0.10% لترتفع تدريجيا مسجلة نسبة قاربت 0.19% لسنة 2017، ويمكن إرجاع سبب ضعف مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني إلى ضعف هذا النوع من التأمينات في حد ذاته.

الشكل رقم 04: حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار الوطني في الجزائر (2011-2017)

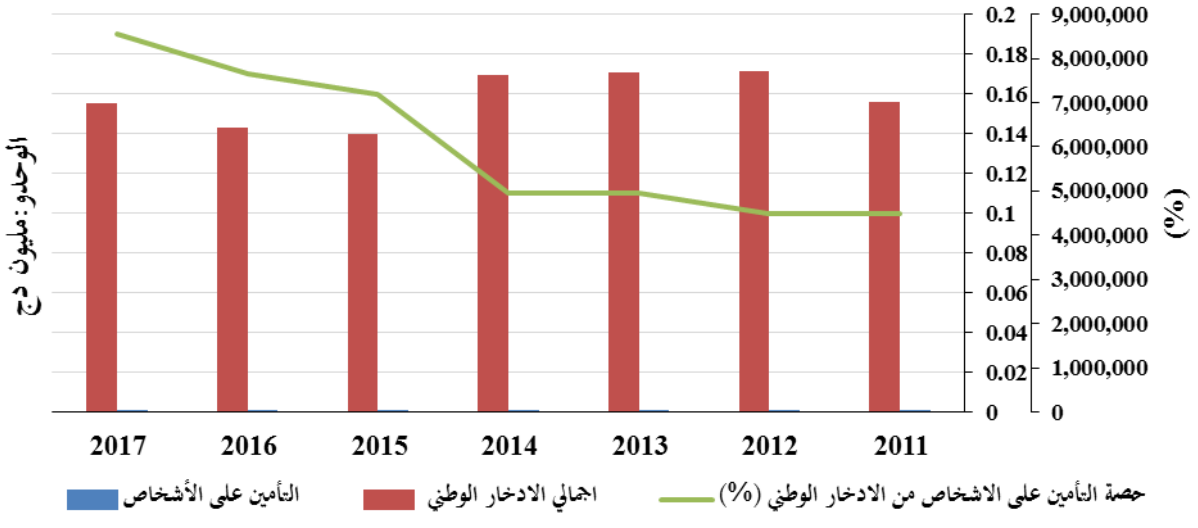

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (03)

المبحث الثالث: مقارنة لمساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الجزائر مع بعض الدول (المغرب – فرنسا).

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم دراسة مقارنة لنشاط التأمين على الأشخاص والدور الذي يلعبه في الاقتصاديات الكلية، وذلك عن طريق إجراء دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر مقارنة مع كلا من فرنسا والمغرب.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2011 -2017).

يعتبر صنف التأمين على الأشخاص ركيزة أساسية يمكنها أن تؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة تطرقنا لقياس الأهمية التي يكتسبها نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الاقتصاد ولإبراز هذه الأهمية سنعتمد مؤشرين أساسيين في ذلك (معدل الاختراق، وكثافة التامين).

أولا: قياس أهمية نشاط التأمين على الأشخاص باستخدام معدل الاختراق في الفترة(2011-2017).

- **معدل اختراق التأمين: (Le taux de penetration d'assurance)**

هو عبارة عن مؤشر أساسي يبرز أهمية قطاع التأمين في اقتصاديات الوطنية، حيث يقيس هذا المعدل مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام(PIB)، وهذا المؤشر لا يتأثر بتقلبات بأسعار الصرف، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

معدل الاختراق = إجمالي أقساط التأمين / الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم(04): تطور معدل الاختراق للتأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7043	7499	8168	8527	10075	11240	13434
الناتج الداخلي الخام	14588970	16208698,4	16650180,6	17242544,8	16591875,3	17525109,4	18594112
معدل اختراق التأمين على الأشخاص(%)	0,05	0,05	0,05	0,05	0,06	0,06	0,07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

يظهر الجدول أعلاه تطور مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ حسب البيانات الموضحة في الجدول بان معدل الاختراق خلال فترة الدراسة ضعيف جدا ويأتي هذا الضعف أساسا من الحصيلة الضئيلة لصنف التأمين على الأشخاص، حيث تميزت الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2014 بثبات نسبي في معدل الاختراق قارب 0.05% ليسجل ارتفاع في سنة 2017 بمعدل بلغ 0.07% ورغم هذه الزيادة تظل مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الناتج الداخلي الخام تتسم بالضعف وهذا ما يبين ضعف مكانة هذا النوع من التأمينات في الاقتصاديات الوطنية.

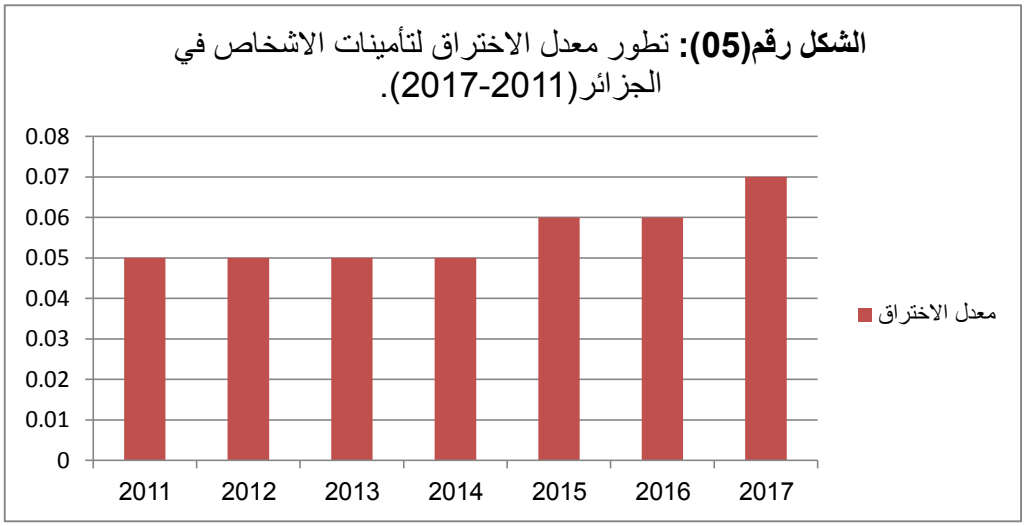

الشكل رقم(05): تطور معدل الاختراق لتأمينات الاشخاص في الجزائر(2011-2017).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

ثانيا: قياس أهمية نشاط التأمين على الأشخاص باستخدام كثافة التأمين خلال الفترة(2011-2017).

- **كثافة التأمين:(La densité d'assurance)**

هو عبارة عن مؤشر يبين كم انفق كل ساكن مقابل خدمات التأمين، وهو يتأثر بتقلبات أسعار الصرف أثناء المقارنة بين الدول، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

كثافة التأمين = إجمالي أقساط التأمين / عدد السكان

الجدول رقم(05): تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7043	7499	8168	8527	10075	11240	13434
عدد السكان (بالمليون)	36,717	37,495	38,297	39,114	39,963	40,606	41,318
كثافة التأمين على الأشخاص	191,81	200	213,3	218	252	277	325

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىالتقارير السنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)، الديوان الوطني للإحصائيات، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول بأن مؤشرات كثافة التأمين بالنسبة للتأمين على الأشخاص في الجزائر تظل ضعيفة جدا، وذلك رغم الارتفاع التدريجي الذي شهدته خلال فترة الدراسة، ففي عام 2011 بلغت كثافة التأمين للتأمينات الأشخاص 191.81 مليون دج لتصل في عام 2017 إلى ما يقارب 325 مليون دج.

الشكل رقم(06): تطور كثافة التامين على الاشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

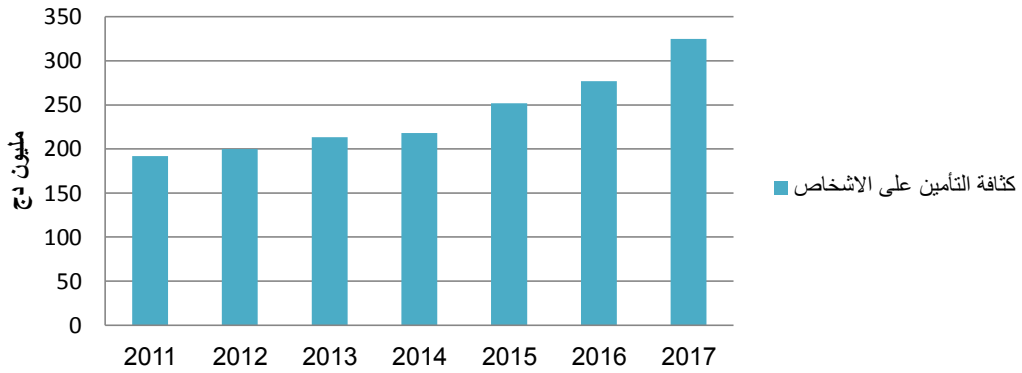

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

المطلب الثاني: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المغرب (2011-2017).

إن نشاط التأمين وباعتباره من الخدمات المالية الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل البلد، وفي هذا المطلب سنتناول دراسة لبعض هذه المتغيرات في المغرب.

أولا: لمحة عن تأمينات الأشخاص في المغرب

يتشكل قطاع التأمين في المغرب حسب التقرير السنوي 2017 لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية من (23) شركة، منها (19) شركة تجارية و(04) تعاونيات، ومن هذا المجموع تمارس (08) شركات جميع أصناف التأمين (عمليات التأمين على الحياة وعلى غير الحياة)، فيما تختص (03) شركات في عمليات على غير الحياة، واثنتين

(02) في عمليات التأمين على الحياة، وخمسة (05) شركات في عمليات الإسعاف، وثلاثة (03) تزاول حصريا تأمين القرض وشركتين (02) تختصان في إعادة التأمين.[1]

اما عن وسطاء التأمين، فيضم قطاع التأمين المغربي حسب نفس التقرير 1865 وسيط، منهم 1416 وكيل تأمين و449 سمسار تأمينات، حيث يتركز ما نسبته 32.2% من وسطاء التأمين ما بين وكيل تأمين وسمسار في منطقة الدار البيضاء–سطات، والباقي يتوزعون على باقي جهات المملكة.

من جهة أخرى، قدر عدد وكالات البنكية ووكلات بريد المغرب المرخص لها بتقديم خدمات تأمين الأشخاص والإسعاف وتأمين القرض ب 6209 وكالة مع نهاية سنة 2017، حيث ما نسبته 29.2% من مجموع الوكلات البنكية والبريدية في منطقة الدار البيضاء وحدها.

أما عن رقم أعمال شركات التأمين المباشرة في المغرب فبلغ 38735.7 مليون درهم مع نهاية سنة 2017، منها 56.1% للتأمين على غير الحياة، و43.9% للتأمين على الحياة.[2]

ثانيا: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الاستثمار الداخلي الخام في المغرب (2011–2017).

إن التأمين على الأشخاص ينطوي على خاصية تجعله يمثلا استثمار بالإضافة لكونه وسيلة حماية من الأخطار وهي انه لا يخضع لمبدأ التعويض، ومن هذا المنطلق فهو يساهم في تعبئة الموارد المالية، في سبل تمويل الاستثمارات.

[1] Direction des assurances et de la prévoyance sociale (Maroc)،Rapport d'activité des entreprises d'assurances et réassurance au Maroc، 2017 ،p11.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

الجدول رقم (06): تطور مساهمة التأمين على الأشخاص في الاستثمار الداخلي الخام للمغرب في الفترة (2011-2017)

الوحدة: درهم مغربي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7650,6	8776,3	8590,5	9397,7	10559,4	14292,8	16984,7
الاستثمار الداخلي الخام	175309	184036	185711	187786	230036	226711	245399
حصة تأمينات الأشخاص	4,36	4,77	4,63	5	4,59	6,3	6,92

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

من خلال البيانات الموضحة في الجدول نلاحظ بان حصة التامين على الأشخاص من إجمالي الاستثمار الداخلي الخام في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، ففي عام 2011 بلغت 4.36% لتسجل بعد ذلك 6.92% لسنة 2017، رغم هذه الزيادة إلى انه تبقى هذه المساهمة في المغرب ضعيفة كمعظم الدول العربية.

الشكل رقم (07): تطور حصة تأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة (2011-2017).

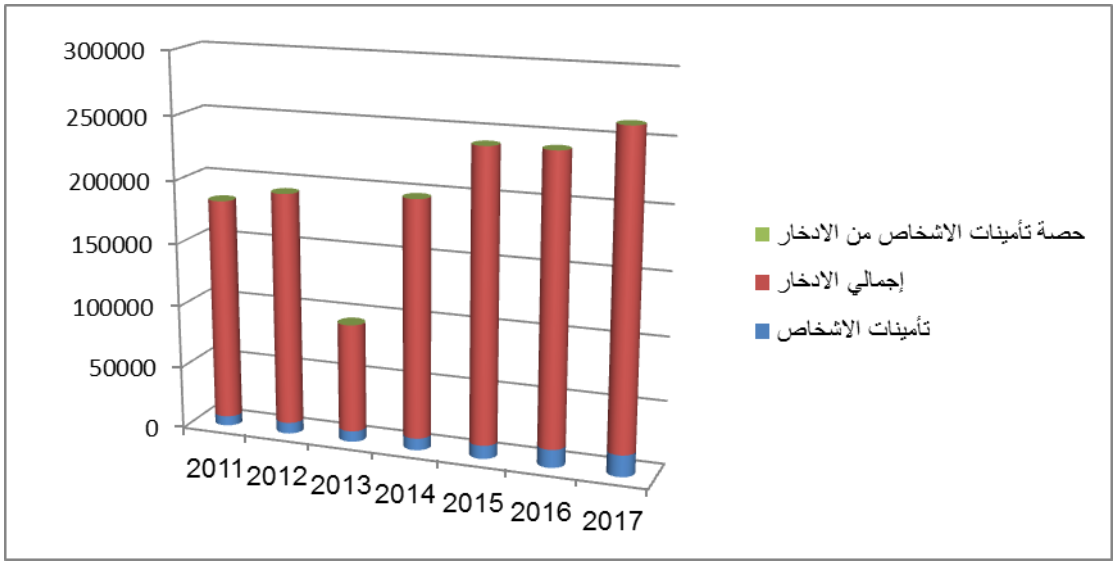

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

ثالثا: قياس الأهمية الاقتصادية للتأمينات الأشخاص في الاقتصاد المغربي في الفترة (21011-2017).

لإبراز الأهمية الاقتصادية للتأمين على الأشخاص اعتمدنا أهم مؤشرين هما: معدل الاختراق وكثافة التأمين.

- **باستخدام معدل الاختراق:**

الجدول رقم (07): تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: درهم مغربي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	7650,6	8776,3	8590,5	9397,7	10559,4	14292,8	16984,7
الناتج الداخلي الخام	802607	847881	897923	925376	988021	1013559	1063297
معدل الاختراق تأمينات	0,95	1,04	0,96	1,02	1,07	1,41	1,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة تأمينات الأشخاص في إجمالي الناتج الداخلي الخام في المغرب على العموم ضعيفة، حيث سجل معدل الاختراق ما يقارب 0.95% في عام 2011، ليشهد ارتفاع بعدها بدأ من عام 2014 ليصل إلى 1.6%في سنة 2017.

- **باستخدام كثافة التأمين:**

الجدول رقم (08): تطور كثافة التأمين على الأشخاص في المغرب في الفترة (2011-2017).

الوحدة: درهم مغربي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	7650,6	8776,3	8590,5	9397,7	10559,4	14292,8	16984,7
عدد السكان بالمليون	32,859	33,334	33,825	34,318	34,803	35,277	35,74
كثافة التأمين على الأشخاص	232,8	263,3	254	273,8	303.4	405,2	475,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي.

يظهر الجدول مقدار إنفاق الفرد الواحد مقابل خدمات التأمين على الأشخاص، حيث نلاحظ أن كثافة التأمين شهدت تطورا مستمر خلال فترة الدراسة، ففي عام 2011 بلغت ما قيمته 232.8 درهم مغربي، لتسجل اكبر قيمة في سنة 2017 بمقدار 475.2 درهم مغربي.

المطلب الثالث: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في فرنسا في الفترة (2011-2017).

إن التأمين على الأشخاص في فرنسا وعلى غرار باقي الدول له تأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: لمحة عن التأمينات في فرنسا

تشكل سوق التأمين الفرنسي إلى غاية نهاية سنة 2017 من 285 شركة تأمين، منها (14) شركة متخصصة في إعادة التأمين وأربع (04) فروع لشركات تأمين أجنبية،و 267 فيالتأمينات المباشرة،

التي تنقسم بدورها إلى (84) شركة متخصصة في التأمين على الحياة، و(183) في التأمين على غير الحياة.[1]

ولقد حقق قطاع التأمين في سنة 2017 رقم أعمال قدره 211.6 مليار يورو، منها 25.75% للتأمين عل الأضرار والمسؤولية المدنية، و74.24% للتأمين على الأشخاص.[2]

ثانيا: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الاستثمار الداخلي الخام في فرنسا (2011-2017).

الجدول رقم (09): مساهمة تأمينات الأشخاص في إجمالي الاستثمار الداخلي الخام في فرنسا

الوحدة: باليورو

السنوات	0112	0122	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات	141,6	132	138,3	149,1	156,3	155,4	157,1
الاستثمار	422,6	424,9	429,2	442,8	464,4	441,4	466,4
حصة تأمينات الأشخاص من	33,51	31,07	,2223	33,67	33,66	35,21	33,68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الفدرالية الفرنسية للتأمين، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول بأن مساهمة التامين على الأشخاص في إجمالي الاستثمار الداخلي الخام معتبرة على العموم. حيث سجلنا في عام 2011 معدل قارب 33.51% ليعرف تراجع في عام 2012 بمعدل 31.07%، أما بالنسبة الأكبر حصة فكانت في 2016 بمعدل قارب 35.21%، وهذه المساهمة تبرز الدور الفعال الذي يؤديه صنف التأمين على الأشخاص في الاقتصاد الفرنسي وهذا راجع أساسا إلى المكانة التي يحتلها هذا النوع من التأمينات ضمن الأنواع الأخرى من التأمين.

[1] Autorité de contrôle prudentiel et de résolution، les chiffres du marché français du ban ue et de l'assurance، 2017، p 12.

[2] Fédération fracaisedel'assurance،les assurance de personnes، données clés 2017، p 06.

الشكل رقم (08): تطور حصة تأمينات الأشخاص في الاستثمار الداخلي الخام لفرنسا في الفترة (2011-2017).

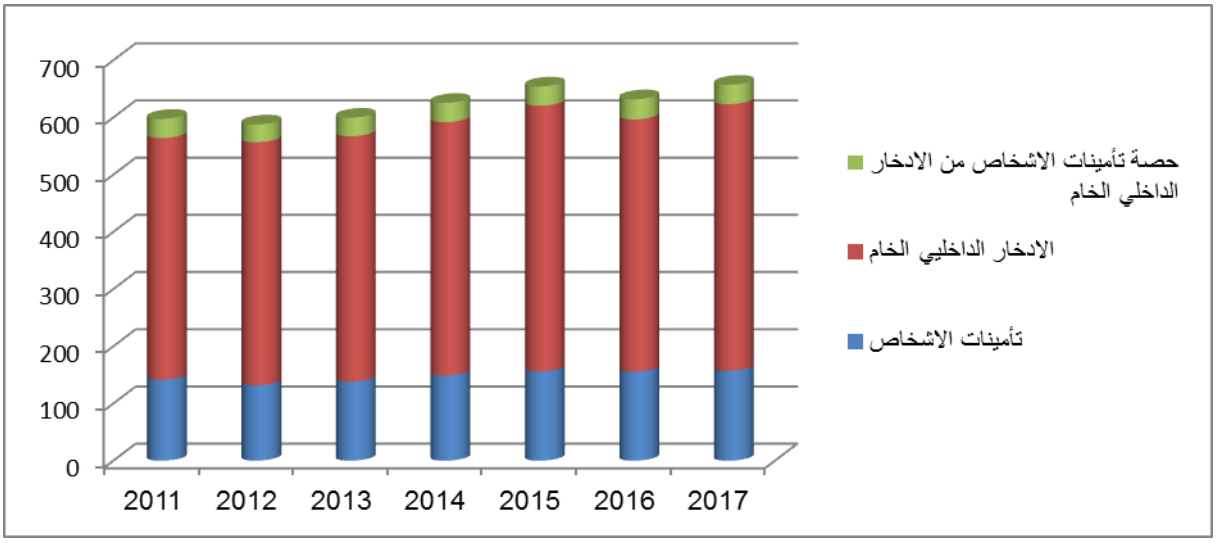

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

ثانيا: قياس الأهمية الاقتصادية للتأمين على الأشخاص في الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة (2011-2017).

لإبراز هذه الأهمية تم الاعتماد على مؤشرين تقليديين هما: معدل الاختراق، وكثافة التأمين.

- **باستخدام معدل الاختراق:**

الجدول رقم (10): تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في فرنسا خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: باليورو

السنوات	0112	0122	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	141,6	132	138,3	149,1	156,3	155,4	157,1
الناتج الداخلي الخام	2059,3	2086,9	2115,3	2147,6	2194,2	2228,6	2291,7
معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص	6,88	6,33	6,54	6,94	7,12	6,97	6,86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الفدرالية الفرنسية للتامين، البنك الدولي.

نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه أن مساهمة التأمين على الأشخاص في إجمالي الناتج الداخلي الخام لفرنسا مساهمة معتبرة، ففي عام 2011 سجلنا معدل بلغ 6.88% حيث تميزت فترة الدراسة باستقرار نسبي بمعدلات متقاربة، وكان اكبر معدل اختراق قد سجل في عام 2015 بمعدل قارب 7.12%.

- **باستخدام كثافة التأمين:**

الجدول رقم (11): تطور كثافة التأمين على الأشخاص لفرنسا خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: باليورو

السنوات	1011	1012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	141,6	132	138,3	149,1	156,3	155,4	157,1
عدد السكان بالمليون	65,343	65,66	65,999	66,316	66,593	66,86	67,106
كثافة تأمينات الأشخاص	2167	2010,4	2095,5	2248,3	2347,1	2324,3	2341,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الفدرالية الفرنسية للتأمين، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات(Insee)،البنك المركزي الأوروبي، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن كثافة التامين على الأشخاص شهدت انخفاض في السنة الثانية من فترة الدراسة إذ بلغت 2010.4 بعدما سجلت 2167 في عام 2011، لتعرف بعد ذلك تزايد بلغ 2347.1 في عام 2015 اكبر قيمة، وعلى العموم فان إقبال السكان في فرنسا على التأمين على الأشخاص كان ايجابيا وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وعي الفرد بأهمية التأمين على الأشخاص.

المطلب الرابع: مقارنة لأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).

من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز مكانة الجزائر من بين الدول (المغرب – فرنسا)، من حيث مساهمة تأمينات الأشخاص في الاقتصاديات الوطنية مبرزين بذلك المرتبة التي تحتلها الجزائر استنادا لعدة مؤشرات.

الجدول رقم (12): مقارنة لتطور حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار الداخلي الخام في الجزائر مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).

البلد	البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرنسا	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار (%)	33,3	30,87	32,01	33,45	33,48	35.21	33.68
المغرب	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار (%)	4,17	4,54	4,63	4,99	4,56	6.3	6.92
الجزائر	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الاستثمار(%)	0,1	0,09	0,11	0,11	0,16	0.17	0.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول(03)، (06)، (09).

يتضح لنا من خلال الجدول كيف أن تطور تأمينات الأشخاص عنصرا هاما في تعبئة الموارد المالية وهو الحال بالنسبة للتأمين على الأشخاص في فرنسا، حيث نلاحظ بأنه حقق مساهمة معتبرة في تعبئة الاستثمار الداخلي خلال فترة الدراسة، أين بلغت اكبر قيمة لها في عام 2016 بمقدار 35.21%. أما عن تأمينات الأشخاصفي الجزائر وبالمقارنة مع التأمين على الأشخاص في فرنسا والمغرب وفق ما يظهره الجدول تعد مساهمته في تعبئة الاستثمار الداخلي الخام ضئيلة جدا فبعد أن كانت 0.1% في عام 2011 سجلت 0.19% في سنة 2017.

الوحدة: بالدولار

الشكل (09):تطور حصة التأمين على الاشخاص في الجزائر بالمقارنة بالمغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).

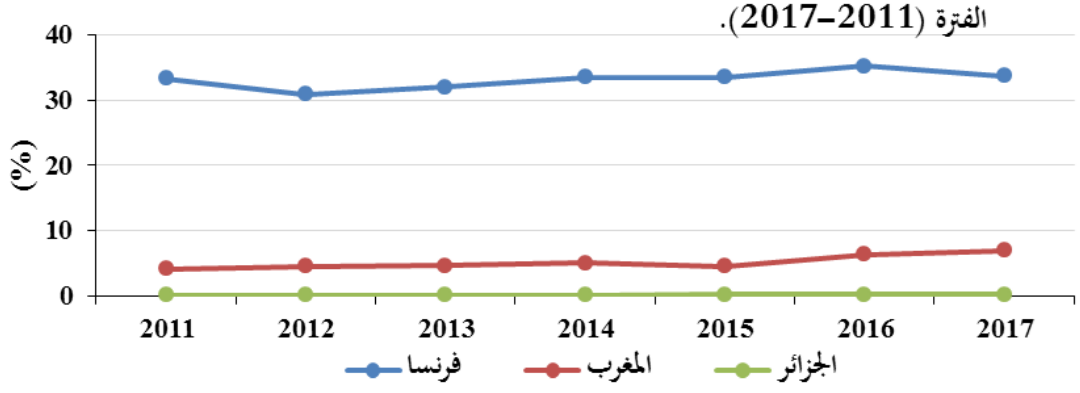

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (12)

حيث نجد أن مستوى مساهمة الاستثمار في تنمية الاستثمار الداخلي الخام في الجزائر وفقا لما يظهره الشكل رقم(10) متدنية جدا، وتكاد تنعدم إذا ما قورنت بالمغرب وفرنسا،فالمغرب ورغم ضعف هذه المساهمة فيها تظل أحسن أداءا من الجزائر في حين سجلت المساهمة في فرنسا أعلى المستويات طيلة فترة الدراسة.

الجدول رقم (13): مقارنة لتطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017). (%)

البلد	البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرنسا	معدل الاختراق	6,88	6,33	6,54	6,94	7,12	6,97	6,86
	الترتيب عالميا	10	11	11	11	11	11	10
المغرب	معدل الاختراق	0,95	1,04	0,96	1,02	1,07	1,41	1,6
	الترتيب عالميا	49	47	47	45	45	43	43
الجزائر	معدل الاختراق	0,05	0,04	0,05	0,05	0,06	0,06	0,07
	الترتيب عالميا	84	85	81	82	81	83	81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (04) (07) (10)موقع sigma swiss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للتأمينات الأشخاص لفرنسا في الناتج الداخلي الخام، أين بلغت هذه المساهمة اعلي قيمة لها في سنة 2015 بنسبة قدرها 7.12% محققة المرتبة 11 من نفس العام، مدعومة أساسا بالتأمين على الحياة وهو الأمر الذي ميز هذا النوع من التأمين في فرنسا عن الجزائر والمغرب خلال فترة الدراسة. أما فيما يتعلق بالجزائر، فان نسبة مساهمة التأمين على الأشخاص بالنسبة لناتجها الداخلي الخام فتعد الأضعف من بين الدول الأخرى المدروسة، فكانت وفق ما يظهره الجدول تحتل المرتبة الأخيرة ، حيث سجلت اكبر نسبة في سنة 2017 بمعدل 0.07%، أين كانت تحتل المرتبة 81 لعام 2017، ويأتي هذا الضعف أساسا من ضعف صنف تأمينات الأشخاص نفسه. كما نلاحظ أيضا هذا الضعف بالنسبة للمغرب في مساهمة تأمينات الأشخاص في الناتج الداخلي الخام لها حيث سجلت اكبر نسبة في عام 2017 بمقدار1.6% محتلة بذلك المرتبة 69 في نفس السنة، إلى أن هذا الضعف إذا ما قورن

بالجزائر إلى أنها تظل أفضل من مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

الشكل رقم 10: مقارنة لتطور مؤشر معدل الاختراق تأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة 2011-2017.

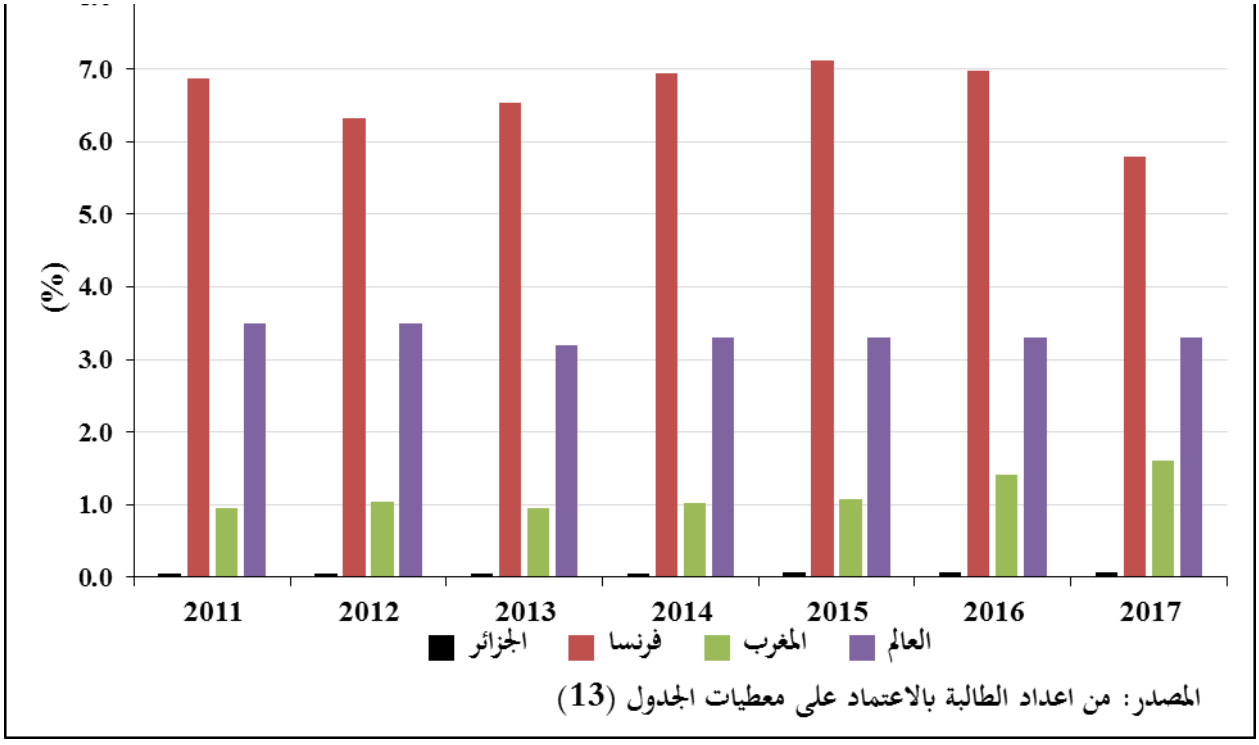

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (13)

والشكل أعلاه يوضح التخلف الذي تشهده كلا من الجزائر والمغرب محتلة بذلك آخر المراتب، في حين كانت فرنسا تحتل الصدارة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (14): تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في القترة (2011-2017).

الوحدة: بالدولار الأمريكي

البيان		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
كثافة التأمين على	فرنسا	1556.77	1564.69	1577.91	1690.95	2115.44	2101.17	1954.82
	المغرب	28.92	30.76	30.28	32.57	30.97	41.31	49.03
	الجزائر	2.63	2.58	2.69	2.71	2.51	2.53	2.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (05)، (08)، (11).

نلاحظ من خلال الجدول أن الفرد الجزائري يعد الأضعف إنفاقا على خدمات التأمين على الأشخاص وذلك بالمقارنة مع فرنسا والمغرب، حيث لم تتجاوز كثافة التأمين في اكبر قيمة لها لسنة 2017 مبلغ2.93دولار، يليه الفرد المغربي ب49.03 دولار.

أما عن مؤشر كثافة التأمين على الأشخاص في فرنسا فانه وفق هذا المؤشر فان الفرد الفرنسي هو الأعلى إنفاقا على خدمات التأمين على الأشخاص بمقدار يتجاوز المعدل العالمي.

الشكل رقم (11): مقارنة لتطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).

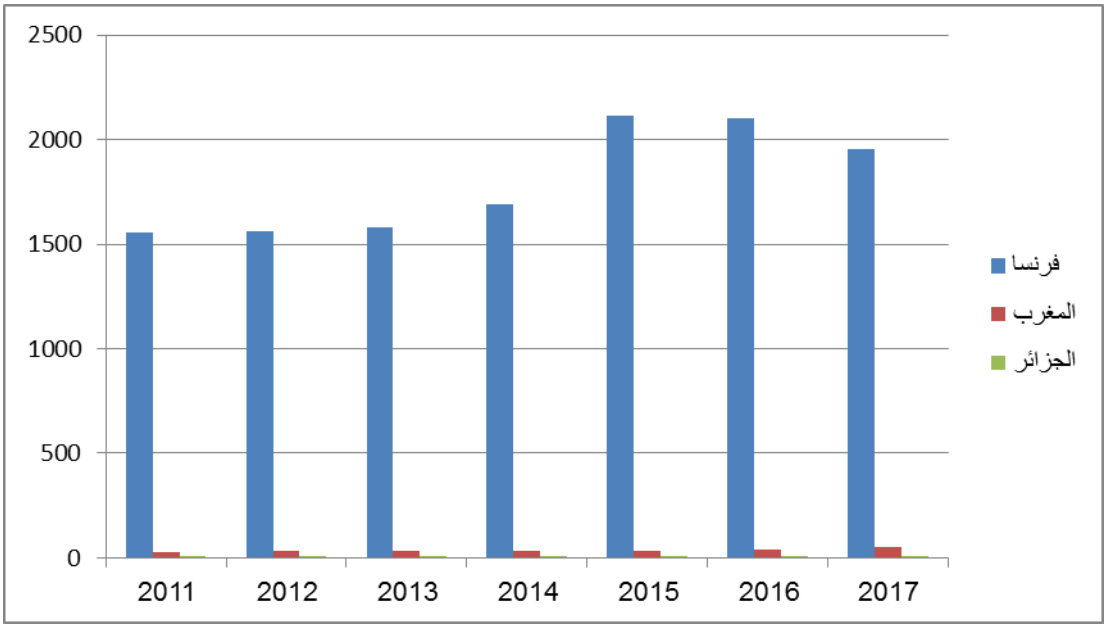

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من الشكل يتضح انه حسب مؤشر كثافة التأمين أن إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين على الأشخاص ضعيفا جد، مما يجعل الجزائر وفق هذا المؤشر تحتل المرتبة الأخيرة بعد المغرب، وان فرنسا في المرتبة الأولى وهذا يدل على وعي الفرد الفرنسي بأهمية التأمين على الأشخاص وهذا ما يعكس في إقباله على خدمات التأمين المقدمة في هذا الصنف.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه أثناء دراسة محاور هذا الفصل، أن سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر يتشكل من 08 شركات متخصصة في هذا المجال تقوم بتقديم مختلف أنواع منتجات التأمين على الأشخاص، وكانت هذه الشركات ناتجة عن القانون 06-04 الذي يقضي بفصل نشاط تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار.

حيث عرف سوق تأمينات الأشخاص خلال فترة الدراسة (2011-2017) تطورا ملحوظا حيث كانت اكبر نسبة للتامين على الحياة يليه الاحتياط الجماعي، بينما كانت الرسملة شبه منعدمة، لكن هذا التطور كان تطورا كميا وليس نوعيا، لأنه لم يكن ناتج عن طرح منتجات تأمينية جديدة من قبل شركات تأمينات الأشخاص بل كان ناتج عن زيادة الطلب على منتجات هذا النوع من التأمينات.

ورغم هذا التطور الذي شهده السوق إلى أن مساهمة التأمين على الأشخاص في تعبئة الاستثمار الوطني كانت ضعيفة جدا، وهذا راجعا أساسا إلى ضعف هذا الصنف في حد ذاته، والجزائر إذا ما قورنت بغيرها من الدول كالمغرب وفرنسا نجدها تعاني من تخلف كبير وهذا ما توصلنا إليه من خلال إجراء دراسة مقارنة عن طريق دراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا، وقياس الأهمية الاقتصادية للتأمين على الأشخاص باستخدام أهم مؤشرين (معدل الاختراق – كثافة التأمين)، حيث أوضحت هذه الدراسة أن فرنسا كانت هي الرائدة من حيث فعالية تأمينات الأشخاص في حين احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة.

خاتمة عامة

خاتمة

من خلال معالجتنا للموضوع بمختلف محاوره، تعرفنا على أن التأمين على الأشخاص عرف منذ القدم حيث مارسته الحضارات القديمة (المصريين الصينيين...الخ) فالتأمين على الحياة ظهر بظهور التأمين البحري، لكنه لم يعرف بصورته المعاصرة إلى في انجلترا حوالي عام 1300 م، وأصدرت أول وثيقة تأمين على الحياة في لندن عام 1583، وأنشأت أول شركة تأمين على الحياة في فرنسا عام 1778.أما بالنسبة للجزائر فكان أول ميلاد لتأمينات الأشخاص بموجب القانون رقم 06-04 والذي نص على الفصل بين نشطات التأمين إلى شركات تمارس نشاطات التأمين على الأضرار وشركات تمارس نشطات التامين على الأشخاص.

والتأمين على الأشخاص وباعتباره وسيلة للحماية من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الفرد طيلة حياته من لحظة ولادته وحتى لحظة وفاته نظرا لتنوع منتجاته بين التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث الجسدية والمرض وحتى التأمين الجماعي وتأمين السفر...الخ، يتعدى دوره من توفير الأمان والحماية إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وذلك لتأثيره في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك الاستثمار الداخلي الخام، وذلك للخاصة التي يتميز به صنف تأمينات الأشخاص وهي انعدام الصفة التعويضية ما يجعلها تكتسب صبغة استثمارية لما لها القدرة على تعبئة المدخرات ومنه تمويل الاقتصاد عن طريق إعادة استثمارها في مشاريع مربحة.

والجزائر وعلى غرار باقي الدول سعت لتعزيز هذا الصنف من التأمينات عن طريق سن القانون 06-04، والذي شجع أكثر تأمينات الأشخاص حيث تولد عنه 08 شركات متخصصة في التأمين على الأشخاص، وذلك بعد إعطاء مهلة قدرها 05 سنوات أمام الشركات الناشطة في سوق التأمينات الجزائري إلى فصل نشاطها إلى شركات متخصصة في تأمينات الأضرار وشركات متخصصة في تأمينات الأضرار.

ومن خلال دراستنا للموضوع وبغية الوصول إلى النتائج المرجوة قمنا بدراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا، من خلال دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الاستثمار الداخلي زيادة على قياس الأهمية الاقتصادية لهذا الصف من التأمينات.

نتائج الدراسة:

- ✓ وجود مجموعة من القوانين والتشريعات التي تشجع وتحفز على تطوير سوق التأمين على الأشخاص، من أهمها القانون المؤرخ في 20 فيفري 2006، ومن بين أهم ما أتي به هذا القانون نجد:
  - تعميم التأمين الجماعي، الذي يعتبر من أهم التأمينات على الأشخاص المكملة لنظام التأمين الإجباري.
  - تدعيم التأمينات على الأشخاص عن طريق الإعفاءات الضريبية.
  - الفصل بين نشاطات شركات التأمين إلى شركات التأمين على الأشخاص وشركات تأمينات الأضرار.
- ✓ تطور ايجابي في نسب الزيادة للتأمين على الأشخاص خلال فترة الدراسة (2011-2015).
- ✓ تطور سوق التأمين على الأشخاص هو تطور كمي وليس نوعيا، وهذا عن طريق زيادة الطلب على منتجات التأميني التي كانت موجودة من قبل السوق ولم يكن تطور ناتجا عن طرح منتجات جديدة.
- ✓ مساهمة التأمين على الأشخاص في تعبئة الاستثمار الوطني ضعيفة جدا وهذا راجع أساسا إلى ضعف هذا الصنف من التأمينات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها آن تظل مساهمة التأمين على الأشخاص في تنمية الاقتصاد الوطني ضئيلة جدا. كما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها انه يساهم اختلال نشاط

التأمين على الأشخاص في ضعف تمويل الاقتصاد الوطني باعتباره من بين اهم موارد تغذية الاستثمار الوطني.

- ✓ وجود سوق كامنة للتأمين على الأشخاص، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي مفادها يعاني قطاع التأمين في الجزائر من اختلالات كبيرة ترجع بالأساس إلى ضعف فرع التأمين على الأشخاص.
- ✓ التأمين على الأشخاص في الجزائر ضعيف جدا إذا ما قورن بالتأمين على الأشخاص في المغرب وفرنسا.

اقتراحات:

- ✓ العمل على تنويع منتجات التأمين على الأشخاص بما يلائم الاحتياجات المختلفة للفرد الجزائري.
- ✓ العمل على إيجاد منتجات خاصة بأصحاب الدخل المحدود حيث تكون في متناول قدرتهم المالية.
- ✓ العمل توسعة قنوات توزيع منتجات التأمين على الأشخاص لدى البنوك.
- ✓ وضع برامج ترويج وإعلام المستهلكين بمختلفة أنواع منتجات تأمينات الأشخاص.
- ✓ تشجيع شركات التأمين على الأشخاص بهدف تخفيض عبء الحكومة، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تعبئة المستثمرات ومنه تمويل الاقتصاد.

-

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. احمد عبد الرحمان ، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، 1997.
2. جمعة عقل سعيد ، محمد عريقات حربي، مبادئ التأمين، دار البداية، الأردن، 2010.
3. حميدة جميلة ، الوجيز في عقد التأمين دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
4. رشدي سالم ، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
5. سامي نجيب، تأمينات الأشخاص، دار التأمينات، 2008.
6. شرف الدين أحمد ، أحكام التأمين دراسة في القانون والقضاء المقارنين، ط 3، القاهرة، 1991.
7. عبدالله سلامة ، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، ط 4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
8. عزمي سلام أسامة ، نوري موسى شقيري ، إدارة الخطر والتأمين، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
9. علي عبد به إبراهيم ، التأمين ورياضياته التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
10. علي عبد ربه إبراهيم ، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي النواحي النظرية والتطبيقات العلمية والرياضية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
11. عمارة مريم ، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014.
12. قندوز طارق ، الخطر والتأمين– مدخل أجهزة الإشراف والرقابة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
13. محمود الهانسي مختار، إبراهيم عبد النبي جمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

14. معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 201.

ثانيا: المذكرات ولأطروحات:

1. بناي مصطفى ، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
2. حدباوي أسماء ، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011.
3. خلادي إيمان نور اليقين ، دور الاستثمار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
4. شبيرة محيي الدين، تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات حالة الأضرار المادية دراسة ميدانية بشركة saa، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
5. شيخ كريمة، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
6. غجاتي إلهام، مويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012.
7. غفصي توفيق ، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
8. لعميد نور الهدى ، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010.
9. لعور صندرة ، التأمين على أخطار المؤسسة – دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال-، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة،2005.

10. محمد عبد اللطيف، تقدير دالة الاستثمار في السودان خلال الفترة (1995-2008)، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2010.
11. مهدي حسني ، واقع وآفاق تأمينات الأشخاص دراسة حالة بالشركة saa وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012.
12. ناصر الحرازين ريهام ، تقدير دالة الاستثمار في الاقتصادية الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
13. سويسي وهيبة، دور أسعار الفائدة في تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014-2015.
14. جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الاستثمار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي "VAR " (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006.

ثالثا: المجلات:

1. بارة سهيلة ، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة سوق التأمينات الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
2. بالي مصعب، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
3. دبزون محمد، وضعية سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، دت.
4. صالح داؤود إسراء ، عقد التأمين الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 43، الموصل، 2010.
5. محمود يوسف وآخرون، أثر العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الطلب على تأمينات الحياة في سورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 34، دمشق، 2017.

رابعا: القوانين والمراسيم:

1. قرار مؤرخ في 11 أوت 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين " مصير حياة "، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2011.
2. قرار مؤرخ في 02 نوفمبر 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "أكسا للتأمينات الجزائر الحياة "، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 11 ابريل 2012.
3. قرار مؤرخ في05 يناير 2012، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2012.
4. قرار مؤرخ في 10 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "شركة تأمين الاحتياط والصحة"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.
5. قرار مؤرخ في 22 فبراير 2015، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر بتاريخ 23 اوت 2015.
6. قرار مؤرخ في 11 اكتوبر 2006،يقضي باعتماد شركة التأمين " كارديف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 2006.
7. القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "تأمين لايف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.
8. القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "كرامة للتأمين"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.
9. القانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق
10. بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.
11. المادة 24 من القانون رقم06-04، العدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.
12. المادة 67 من القانون رقم 06-04المعدل والمتمم للأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات.
13. المادة 62 من القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات.

14.المادة 65 من الأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات.

15.المادة 64 من الأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات.

16.المادة 60 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

خامسا: التقارير:

اولا: بالعربية:

1. تقارير سنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)

2. تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

3. تقارير البنك الدولي

4. تقارير الفدرالية الفرنسية

5. تقارير البنك المركزي الاوربي

6. تقارير المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية(insee)

7. تقارير مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي

ثانيا: بالفرنسية

1. Direction des assurances et de la prévoyance sociale (Maroc)، Rapport d'activité des entreprises d'assurances et réassurance au Maroc، 2017.
2. Autorité de contrôle prudentiel et de résolution، les chiffres du marché français du ban ue et de l'assurance، 2017.
3. Fédération fracaisedel'assurance،les assurance de personnes، données clés 2017.
4. Yasmina ferchouch, Regroupement annuel des cadres de la CASH, Revue de L'Assurance éditée par le consentions at. des Assurances. N° 10/ Septembre 2015.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. www.caarama.dz.
2. www.tala Assurances.dz
3. www. Cardifel-djazair.dz.
4. www.Macirvie.com.
5. wwwAXA.dz.
6. www. amana.dz.
7. ww.abahe.couk.
8. www. Le mutualiste.dz.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: علي محمد أمين ..... المولود(ة) بتاريخ: 12/07/1994 ب: بسعد يحيى .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200361767 الصادرة بتاريخ: 25/01/2016 عن: مديرية سعد يحيى

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: تقنيات مناجمنت خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور شركات تأمين الأشخاص في تطوير الاستثمار الوطني

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: مرزوقي أنيسة المولود(ة) بتاريخ: 22/09/1998 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.ر.س.) رقم: 086220975 الصادرة بتاريخ: 18/05/2020 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار المالي

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

بحمد الله

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تنمية الاستثمار الوطني ومنه تمويل الاقتصاد؛ ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على بيانات مختلفة تخص سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر بالاستناد إلى تقارير سنوية لهيئات رسمية خلال فترة الدراسة، مع استخراج بعض النسب والمؤشرات (معدل الاختراق، كثافة التأمين) ومقارنتها مع تلك السائدة في المغرب وفرنسا اللتان تشتركان مع الجزائر في بعض القواسم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث أظهرت تلك المؤشرات مدى التخلف الكبير الذي يعانيه سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر، انعكست في ضعف مساهمته في تمويل وتطوير الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: التأمين على الأشخاص، الاستثمار الوطني، معدل الاختراق، كثافة التأمين.

Abstract :

The purpose of this study is to evaluate the contribution of the insurance activity to people in the development of national savings, including the financing of the economy. To achieve this objective, various data were used for the insurance market in Algeria based on annual reports of official bodies during the study period, The intensity of insurance) and compare them with those prevailing in Morocco and France, which share Algeria in some social, cultural and economic contexts. These indicators showed the great back warden's experienced by the people insurance market in Algeria, The national economy.

Keywords: personal insurance, national savings, penetration rate, insurance density.